

# صراع المساحات

جزيرة الوراق

نموذجاً





---

# صراع المساحات

جزيرة الوراق نموذجاً

# صراع المساحات

## جزيرة الوراق نموذجاً

إعداد وتحليل

خالد على



الحقوق محفوظة للمركز المصري للحقوق  
الاقتصادية والاجتماعية  
بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف  
غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4

هل يضيق براح القاهرة يوماً بعد يوم على الفقراء وغير القادرين، ويشتد صراع المساحات على ما تحت أيديهم من أراضٍ أو عقارات في وسط القاهرة الكبرى أو بأي أماكن أخرى مميزة بها؛ ليجدوا أنفسهم أمام خيارين كلاهما مُر، وكلاهما غير محمود العواقب: إما الهزيمة ورفع رايات الاستسلام، والنزوح لمناطق أخرى من البؤس والتهميش، أو التمسك بحقهم في أراضيهم ومساكنهم مهما كان طوفان الملاحقة أو الحصار، فنماذج التطوير العمراني التي يتم تسريبها للرأي العام تركز في جوهرها على استبعادهم من تلك المناطق، وخاصة أن ذلك هو ما تم تطبيقه فعلياً بمنطقة ماسبيرو.

وفي شأن جزيرة الوراق يثور التساؤل: ماذا سيحدث إذا رفض الأهالي فكرة ترك الجزيرة؟ هل ستحترم الحكومة هذا الحق أم ستسلبه منهم، ويتم إجبارهم على البيع أو نزع الملكية منهم والاستيلاء عليها مقابل تعويض، أو يتم تعريضهم لسلسلة ممنهجة من الإكراه والترهيب والتشويه لبعادهم عن تلك المساحات؛ ليجدوا أنفسهم بمفردهم- في مواجهة مبررات عبثية تستهدف حقيقة إخلائهم قسرياً تحت ستار من ادعاءات التطوير والتحديث، حتى تخلق السلطات بتلك الدعاوى قبولاً مجتمعيّاً لكل الممارسات والإجراءات التي ستمارس ضدهم لنزع ملكياتهم وسلب أراضيهم ومساكنهم تحت زعم هذا النسق العمراني الجديد، والتطوير الحضاري المستهدف.

فهل يكون العمران إلا بالبشر ومن أجلهم!؟

العمران ليس مجموعة صماء من ناطحات السحاب، أو المولات الحديثة، أو التجمعات المُسوّرة، أو ملاعب الجولف، والنوادي الليلية؛ بل هو مفهوم معقد وعميق لنوعية الحياة، وحقوق البشر في هذه الحياة، وما يمكن أن يضمنه لهم من عيش وكرامة وحرية ومسواة.

العمران -وكما تصفه د. هبة رؤوف عزت- هو "تصور لخرائط الحياة اليومية في تراكمها التاريخي، وما ينتج عن ذلك من تحولات إنسانية وبشرية، وهو ليس مجرد تصورات عن العمارة منفكة عن الأرض والسكن وترتيب المساحات والحدود بين العام والخاص، والاجتماع والسياسة والاقتصاد، وهو أجسادنا في صيغ تفاعلها مع الحيز المكاني، وهو تصور للعالم وموقع فيه ومساحات الفراغ وفضاءات التواصل".

إن الصراع على مساحة مسطح الجزيرة بين الأهالي والحكومة نعتقد أن جوهره لا يركز على فكرة (التطوير)، فلا يوجد عاقل يرفض التطوير في الخدمات والطرق والصحة والتعليم ووسائل النقل والمواصلات... إلخ (حسب ما يصرح أهالي الجزيرة أنفسهم) وهي حقوق لكل مواطن على دولته.

**لكن نرى أن جوهر الصراع في حقيقته يركز على سؤال جوهرى "لمن يكون هذا التطوير!؟"**

هل من أجل أهالي الجزيرة الحاليين، أم هو تطوير للجزيرة حتى يتم تسليعها وبيعها للقادر على دفع ثمنها، بعد إخلائها من الأهالي سواء تم ذلك إختيارياً أو جبرياً، أم أنه سيكون خليطاً بين هذا وذلك بأن تطور الحكومة مناطق سكن الأهالي والخدمات المتربطة بها، ولن تجبر السكان على تركها أو بيع ما تحت

<sup>1</sup> راجع - دكتورة هبة رؤوف عزت- كتاب نحو عمران جديد- سلسلة الفقه الاستراتيجي (1)- صادر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2015- ص 70

أيديهم من أراضٍ أو مساكن، لكنها في نفس الوقت ستنزع ملكية منطقة الكورنيش بمحيط الجزيرة كاملاً كحرم للكورنيش، وطريق عام ملحق به، كما ستنزع بعض المساحات كحرم لمحور روض الفرج، وستشتري بسعر عادل وغير مجحف كل الأراضي الزراعية من الأهالي الذين يرتضون ذلك لتنفيذ مخطط التطوير المستهدف، لترتقي بكامل الجزيرة، وعلى نحو يضمن ويحمي كافة المصالح المعتمدة.

تعلن الحكومة في خطابها أنه لن يضر سكان الجزيرة من مخططات التطوير التي يجري تنفيذها، والسكان لا يثقون في هذا الخطاب ويقولوا إن ما يجري في الواقع وما نسمعه في الغرف المغلقة يؤكد تخوفاتنا.

فالمشكلة الأساسية إذن ليست في عدم ثقة الأهالي في الخطاب المعلن من الحكومة فقط، بل إن الأهالي على يقين بأن الحكومة تتعامل مع الجزيرة على أنها سلعة ثمينة يمكن لها أن تستثمرها وتدر لها العديد من الأرباح، وأنها تسعى بكل الطرق لإخلائهم منها، في حين يتعامل الأهالي على أن الجزيرة بالنسبة لهم هي وطن وتاريخ وذكريات، وجميعها أشياء غير قابلة للتسليم، فضلاً عن شعورهم بالغبن والظلم من التفكير في إمكانية إهدار حقهم بالتواجد والاستمرار بأراضيهم ومساكنهم، وشعورهم المرارة من إمكانية إجبارهم على تركها وإخلائها.

وتقول د هبة رؤوف عزت إن "العمران هو احترام لتواريخ الأماكن والبشر حين ترتحل وحين تستقر، وهو أزمنا متجاوزة تمنح الحياة طبقات من الطقوس والشعائر والجماليات يصعب فصلها وفصلها، إنه بنيان المعارف ومساحات الزخارف. والعمران مدن تمنح الأمن الإنساني والحياة الكريمة، وليس أسواقاً. العمران رسم البشرية لأحلامها وبحثها عن الصيغ المتنوعة لتجلياتها في الزمن والمكان وتفاعلها مع الأكوان والألوان والأصوات، إنه منطلق للسلطة يقوم على الرعاية وتحقيق الكفاية، وهو بصمة الحضارة على الروح قبل أن تكون آثارها في المساكن، وهو دوائر عدل، وساحات براح وجسد اجتماعي يتمدد ويتجدد".<sup>2</sup>

ويطرح الصراع حول الجزيرة التساؤل الجوهرى حول مدى أحقية أهالي جزيرة الوراق في أن يكونوا جزءاً من المدينة، مع الاحترام الكامل لحقهم في التنوع، وحماية التاريخ، والهوية الثقافية، والحق في حياة مجتمعية سالمة، ألا يعد ذلك تجسيداً للحق في المدينة الذي صدر بشأنه ميثاق عالمي في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث في بورتو أليجى في يناير ٢٠٠٣، والذي يُعرّف المدينة بـ "الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً للسكن، الأمن الاجتماعي، العمل، مستوى معيشة ملائم، الترفيه، المعلومات، التنظيم، وحرية التجمع، الماء والغذاء، والتحرر من نزع الملكية، والمشاركة والتعبير عن الذات، الصحة التعليم، الثقافة، الخصوصية الأمن، بيئة آمنة وصحية، التعويض والعلاج القانوني في حالة التعرض للانتهاك وإجمالى الحقوق الإنسانية المتفق عليها والمكفولة التي يتم ضمانها لكل البشر في كافة الظروف".<sup>3</sup>

<sup>2</sup> راجع - دكتورة هبة رؤوف عزت- كتاب نحو عمران جديد- سلسلة الفقه الاستراتيجي (1)- صادر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2015- ص 70  
<sup>3</sup> راجع مقدمة كتاب مدن متمردة من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر- ديفيد هارفي -ترجمة لبنى صبري- تحت عنوان: على هوى قلوبنا - ص 9، 10 -صادر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر - الطبعة الأولى بيروت 2017

ألم يحسن الوقت لتكون لدينا رؤية بديلة للمدينة، رؤية تلقائية وعفوية تمازج بين التطلعات للمستقبل والحفاظ على الهوية الثقافية والذاكرة المكانية للناس والشارع، تسمح بالعيش المشترك بين السكان الأصليين والسكان الجدد المستهدف جلبهم، لماذا ننظر أو نتطلع فقط لمدينة تبتلع وتسحق كل ما هو قديم، وكأننا في مفاضلة بين هذا أو ذلك، هل عجز الفكر العمراني والهندسي والاجتماعي والسياسي عن وضع مخططات تطوير تمازج وتحمي كل هذه المصالح المعتمدة، أم أن هذا الفكر أصابه العجز والجمود والشيخوخة، وتوقف عند استنساخ مخططات مدينة دبي ونظائرها.

لماذا لا نحلم بأن تكون هناك مدينة مصممة على هوى قلوبنا، لماذا نحرم من هذا الحق؟ وأية آلية تلك التي تضمن استمرار وتكريس حرماننا منه؟ من نحن أصلاً لتصمم المدينة على هوى قلوبنا؟ لصالح من يعمل المخططون العمرانيون؟ وعلى قلب من تصمم المدن؟ ولماذا؟<sup>4</sup>

**من خلال الصفحات التالية، سنحاول رصد المحطات الرئيسية لما يجري بجزيرة الوراق كبيان حالة لإحدى صور صراع المساحات الذي يدور بين شقي رحى خيارات المقاومة المجتمعية التي يسلكها الأهالي، ومسارات ومخاطر التهجير القسري التي يعتقدون - بل يصرخون- بأنها تحاصرهم لإحلال مجتمع آخر بدلاً منهم.**

ومنذ يوليو ٢٠١٧، لم يعد الحال بجزيرة الوراق كما كان قبل ذلك التاريخ، فمحاولات سيطرة الحكومة على الجزيرة بهدف تنفيذ مخططاتها العمرانية تسير بخطى ثابتة.

**وهو ما يدفع الأهالي لرفض تلك المحاولات ومقاومتها، ويتساءل الأهالي:**

لماذا يقوم مخطط تطوير الجزيرة على إبعادنا وتهجيرنا منها، لماذا لا يكون التطوير بنا ومن أجلنا؟! لماذا ادعت الحكومة ملكيتها للأرض، ووصفتنا بأننا معتدين عليها بوضع اليد، رغم أننا نملك أراضينا ومساكننا بعقود ملكية مسجلة منذ عقود؟! لماذا تشوهنا وتغتالنا وسائل الإعلام، وتصف الجزيرة وكأنها بؤرة وملاذ للخارجين عن القانون؟!

نعم... منذ هذا التاريخ تستمر الأحداث في التصاعد، وخلفت وراءها شهيداً من أهالي الجزيرة، وعشرات الجرحى، كما تم القبض على الكثير من الأهالي والمحامين وتحريك دعاوى ضدهم بزعم التظاهر والتجمهر والإضرار بالسلم العام، وقد قام الأهالي برفع دعاوى قضائية ضد تلك المخططات، وما زالت منظورة أمام منصات القضاء، وما زال الخوف والقلق والترقب يسيطر على كل أهل الجزيرة.

هذا القلق لم يولد مع تلك الأحداث فقط، لكنه صاحب أهل الجزيرة منذ عام ٢٠١٠، عندما خاضت إحدى حكومات مبارك -حكومة د.عاطف عبيد- محاولة فاشلة للسيطرة على الجزيرة، وإخراج أهلها منها، لكن تلك المحاولة انتهت -وقتها- بانتصار القضاء للأهالي بصدور حكم قضائي لصالحهم.

<sup>4</sup> مرجع سابق -مقدمة كتاب مدن متمردة - ديفيد هارفي- ترجمة لبنى صبري.

<sup>5</sup> مرجع سابق- مدن متمردة - ديفيد هارفي- ترجمة لبنى صبري.



فما هي جزيرة الوراق، وتاريخ محاولات الحكومات للسيطرة عليها، وكيف قاوم الأهالي تلك المحاولات، وما هي السياسات والجراءات والتشريعات الجديدة التي اتبعتها حكومة د.شريف إسماعيل، وتم استكمالها في حكومة د.مصطفى مدبولي حتى تضمن نجاح هذه المحاولة الجارية، ونختتم هذا التقرير بتوصياتنا.

آملين أن يساهم هذا التقرير في نقل وشرح ما يجري بجزيرة الوراق على كافة المسارات، عل ذلك يساهم في وضع الحلول التي توازن بين ضرورات التطوير وحماية الحقوق المشروعة للأهالي والسكان.



صور تم تسريبها على مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها تصور حكومي لمخطط تطوير الجزيرة.



## — ما هي جزيرة الوراق؟

جزيرة مصرية في نهر النيل، تقع في منطقة الوراق بمحافظة الجيزة، وهي واحدة من ٢٥٥ جزيرة في مصر، وتعتبر جزيرة الوراق أكبرهم مساحة؛ إذ تبلغ مساحتها حوالي ١٥٠ فدان تقريباً<sup>٦</sup>، منهم ١٢٠ فدان أرض زراعية طينية من أجود الأراضي الزراعية في مصر، تمتلك الحكومة فيها ٦٠ فداناً فقط، مقسمين بين الأوقاف وأملاك الدولة<sup>٧</sup>. ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٢ ألف مواطن، وتتميز جزيرة الوراق بموقعها الفريد، إذ تقع في قلب نهر النيل شمال جزيرة الزمالك مباشرة، وبين محافظات القاهرة الكبرى، إذ يحدها من الشمال محافظة القليوبية، ومن الشرق القاهرة، ومن الغرب محافظة الجيزة، ومن الجنوب جزيرة الزمالك. ويعتمد سكان الجزيرة على حرفتي الزراعة والصيد كمصدر دخل رئيسي لهم، وأهم محاصيلها الموز والبطاطس والذرة والخضروات المختلفة<sup>٨</sup>.

ويوجد بالجزيرة: كنيسة، وأربعة مساجد تابعة لوزارة الأوقاف، ووحدة محلية، ومستشفى قروي، وجمعية زراعية، ووحدة شؤون اجتماعية، ووحدة بيطرية، ونقطة شرطة، ومركز شباب وخمسة ملاعب خاصة، ومحطتا مياه، ومكتب بريد، وعدد من المدارس، والمصانع الصغيرة، وجمعيات أهلية<sup>٩</sup>.

### المحاولة الحكومية الأولى للسيطرة على الجزيرة:

منذ ٢٠١٠، وخاصة بعد إنشاء الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى، تحولت أنظار المجتمع الاقتصادي إلى ثلاث جزر رئيسية بنيل القاهرة الكبرى: الذهب والقرصاية والوراق، بغرض تحويلها إلى مجمعات سكنية متنوعة ما بين إنشاء فنادق سياحية، وفلل وأبراج سكنية، أي تحويلها من رقعة زراعية إلى رقعة بنائية تهدف إلى استغلال موقعها المتميز وتحويله إلى جذب استثمار داخلي وخارجي، وذلك إما باخلاء ساكنيها أو شراء مساحات شاسعة في مناطق متفرقة واستغلالها.

#### (١) الجزيرة محمية طبيعية:

في ٢٧ يونيو ١٩٩٨، أصدر الدكتور كمال الجنزوري بصفته رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ١٩٦٩ - لسنة ١٩٩٨ بشأن اعتبار الجزر الواقعة داخل مجرى نهر النيل بشمال ووسط وجنوب الوادي وقناطر الدلتا وفرعي رشيد ودمياط محميات طبيعية<sup>١٠</sup>، وذلك استناداً للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية؛ وبالطبع كان من بينها جزر الوراق والذهب<sup>١١</sup> والقرصاية.

<sup>٦</sup> راجع المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس هيئة المجتمعات العمرانية 20 لسنة 2018

<sup>٧</sup> تصريح رئيس حي الوراق بجريدة الأهرام

<http://www.ahram.org.eg/News/202653/3/652335/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D9%82-%D9%8A.aspx>

<sup>٨</sup> راجع عريضة دعوى مقامة بمجلس الدولة من أهالي الجزيرة ضد مخططات الحكومة برقم 446990 لسنة 72 ق قضاء إداري

<sup>٩</sup> مرجع سابق - عريضة الدعوى

<sup>١٠</sup> راجع الوقائع المصرية - العدد 142 تابع - بتاريخ 1998-6-27

<sup>١١</sup> جزيرتي (الذهب والقرصاية)، جزيرتين متجاورتين، يقعا بنهر النيل في مواجهة منطقة المعادى بالقاهرة، والمنيب وأبو النمرس بالجزيرة

وأن يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو إتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الإضرار بالحياة البرية أو المائية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالي بمناطق المحميات المشار إليها، ويحظر على وجه الخصوص ما يلي:

صيد أو نقل أو قتل أو إزعاج الكائنات البرية أو المائية، أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها أو الحد من نمو هذه الكائنات البرية أو المائية، أو التأثير في الخصائص الوراثية لهذه الكائنات أو إتلاف موائلها. إتلاف أو نقل النباتات الكائنة بمناطق المحميات.

إتلاف أو نقل أو تدمير أو تغيير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية أو الآثار أو النقوش التاريخية بالمحميات.

إدخال أجناس غريبة من الحيوانات أو النباتات لمناطق المحميات ولو كانت هذه الأجناس لا تؤثر على النوع الجيولوجي لهذه المحميات.

تلويث تربة أو مياه أو هواء مناطق المحميات بأي شكل من الأشكال وكذلك المناطق المحيطة والمؤثرة عليها.

انسكاب أو تصريف السوائل أو المواد الكيميائية أو الزيت أو النفايات أو أي مواد مشعة على اختلاف أنواعها أو أي مواد غريبة في مناطق المحميات أو المناطق المحيطة بها مما قد يؤدي إلى الإضرار بمناطق المحميات أو المستوى الجمالي أو التنوع البيولوجي أو الصفات الوراثية لكائنات هذه المحميات.

إلقاء أو ترك علب المأكولات وبقايا الطعام وغيرها من المخلفات داخل مناطق المحميات أو في المناطق المجاورة لها التي يؤدي تركها إلى تشويه المستوى الجمالي لمناطق المحميات.

كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسيير مركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية أو سياحية في مناطق المحميات أو المناطق المجاورة لها إلا بتصريح من رئيس مجلس الوزراء.

وأن يتولى جهاز شئون البيئة مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المشار إليهما بالنسبة لمناطق المحميات، وأن يتولى محافظو الأقاليم التابعة لها المحميات سالفة الإشارة على اتخاذ الترتيبات المناسبة لحراسة مناطق المحميات.

وكان هذا القرار بادرة إيجابية للحفاظ على نمط الحياة بتلك الجزر، وحماية الحياة النباتية والبرية والحيوانية والمائية بها، ويبعد عن الجزر أي خطر يهددها أو يسلبها من سكانها تحت أي مسمى أو زعم .

## (٢) قرار حكومي يمهد لنزع الملكية للسيطرة على الجزيرة:

فى ١٠ مايو ٢٠٠١، أصدر الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء آنذاك القرار ٥٤٢ لسنة ٢٠٠١<sup>١٢</sup>، باعتبار أراضي جزيرتي الوراق والذهب من أعمال المنفعة العام، وقد أعد وزير الإسكان (د.إبراهيم سليمان) مذكرة إيضاحية لهذا القرار جاء بها "أن وزارة الإسكان إيماناً منها بإمكانيات الجزيرتين (الذهب والوراق) تعد

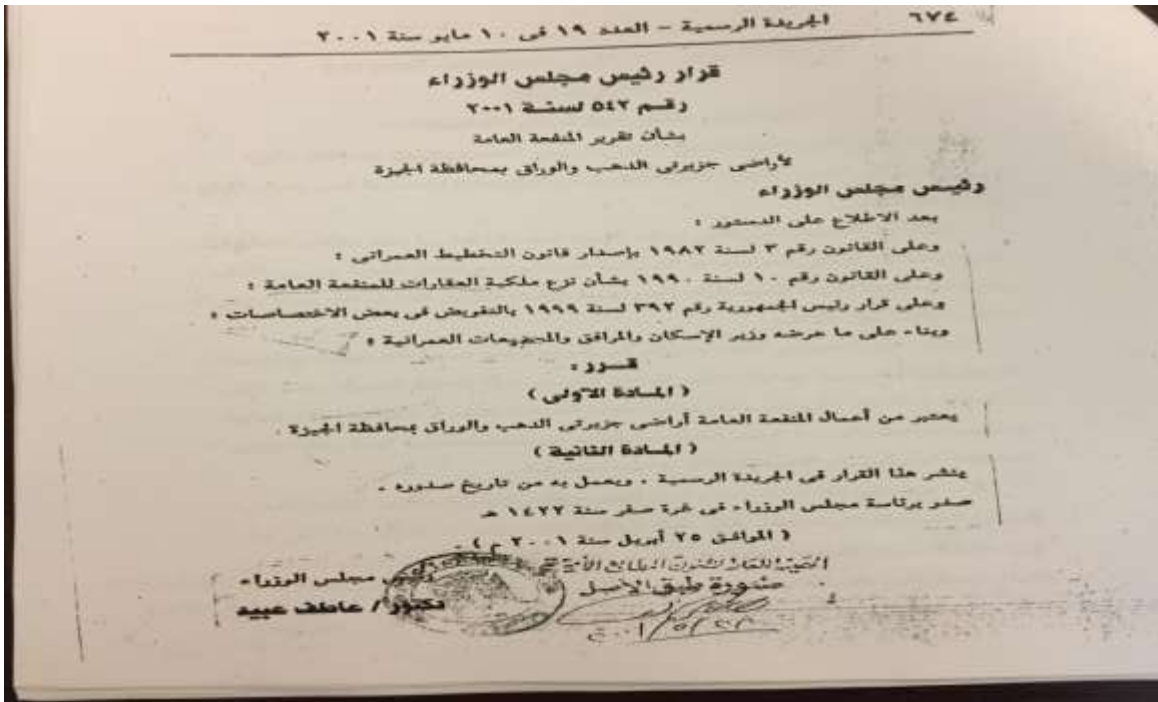
<sup>12</sup> راجع الجريدة الرسمية- العدد 19- فى 10 مايو 2001

برنامج شامل لتنميتها حيث زادت أهميتهما بإنشاء الطريق الدائري المار بهما، والذي يربط مختلف أجزاء الاقليم، لاستغلال إمكانيات الجزيرتين وتنظيمهما لمواقعهما المعرضة لضغوط عمرانية هائلة تجعلها مستهدفة للعشوائية ما لم يتم إعداد مخططات عمرانية وحضرية لهما وفقاً للقانون...  
...لذلك طلبت الوزارة إصدار هذا القرار استناداً لقانون نزع الملكية رقم ١ لسنة ١٩٩٠، حتى يتسنى للأجهزة المختصة الدخول للمواقع والعقارات للقيام بأعمال الدراسات المطلوبة والرفع المساحي وتحديد التعويضات.

وكان هذا القرار ومذكرته الإيضاحية إعلاناً صريحاً عن رغبة حكومة د.عاطف عبيد بالسيطرة على الجزيرتين، فأصدر قرار باعتبارها من أعمال المنفعة العامة هو الإجراء التمهيدي الذي يعقبه مباشرة قرار بنزع ملكية المواطنين لتلك المنفعة.

فالحكومة التي تدعي أنها تستهدف التطوير لصالح أهالي الجزيرتين حتى لا تكون منطقة مستهدفة للعشوائية رفضت أن يكون للطريق الدائري الذي يمر فوق الجزيرتين (طالعة ونزلة) يربط الجزيرتين بهذا الطريق، لتبقى طرق الوصول إلي الجزيرتين بدائية، ومن خلال مراكب الصيد و(المعديات) فقط.

وهو ما دفع الأهالي للاحتجاج على هذا القرار من خلال التظاهرات والمؤتمرات للتعبير عن رفضهم، ومن خلال التواصل مع أعضاء المجالس الشعبية المحلية وأعضاء مجلس الشعب، وكذلك من خلال قيامهم برفع دعاوى قضائية ضد هذا القرار.

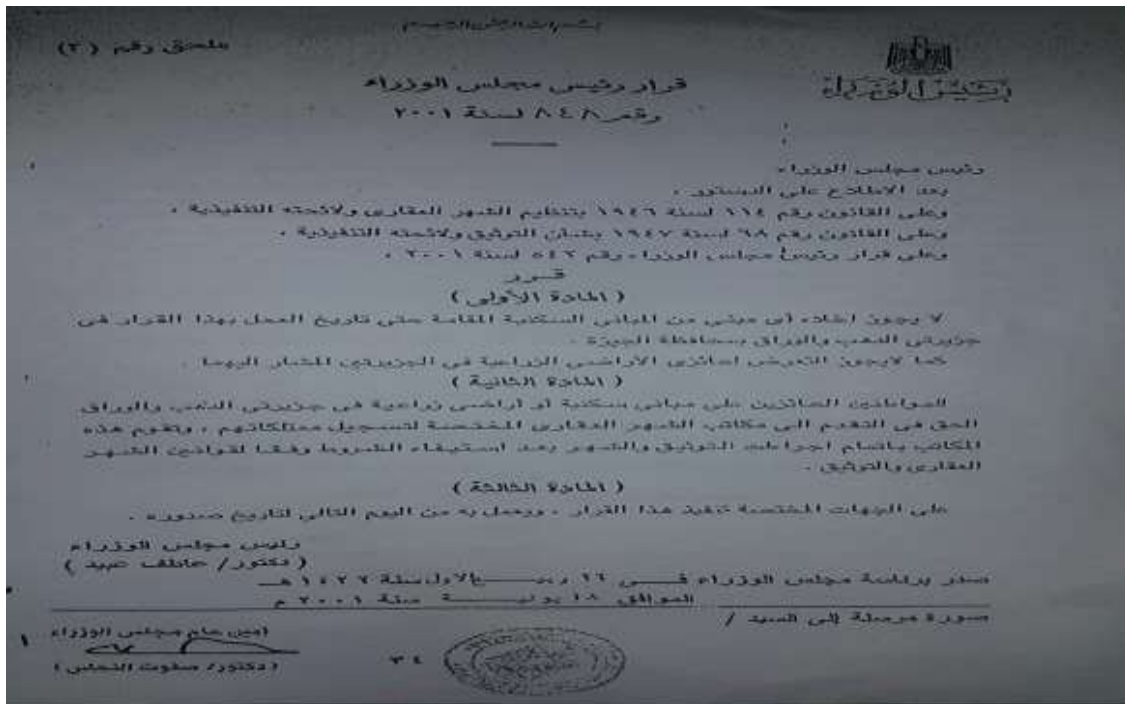


(٣) رئيس الوزراء يصدر القرار ٨٤٨ لسنة ٢٠٠١:

بعد غضبة الأهالي واحتجاجاتهم وقيامهم برفع دعوى قضائية يوم ١٢ يونيو ٢٠٠١، وقيام أعضاء البرلمان بتقديم طلبات إحاطة، وتشكيل لجنة برلمانية تعد تقرير عن الأمر؛ أصدر رئيس الوزراء القرار ٨٤٨ في ١٨

يونيه ٢٠٠١،<sup>13</sup> لمحاولة طمأنة أهالي الجزر بأنه لن يتم التعرض لمساحاتهم أو ما يقع تحت يدهم من حيازة سواء كانت أراضٍ أو مساكن، إذ نصت المادة الأولى منه على عدم جواز إخلاء أي مبنى من المباني السكنية المقامة من تاريخ العمل بهذا القرار في جزيرتي الذهب والوراق، كما لا يجوز التعرض لحائزي الأراضي الزراعية بالجزيرتين، ونصت المادة الثانية على أحقية المواطنين حائزي المباني السكنية والأراضي الزراعية في جزيرتي الذهب والوراق في التقدم إلى مكاتب الشهر العقاري المختصة لتسجيل ممتلكاتهم، على أن تقوم هذه المكاتب بإتمام إجراءات التوثيق والشهر بعد استيفاء الشروط وفقاً لقوانين الشهر العقاري والتوثيق.

لكن الأهالي اعتبروا أن هذا القرار لا يمثل تراجعاً من رئيس الوزراء عن جوهر قراره الأول، ولا يمثل أي طمأنه لهم، لكون أغلب هذه الأراضي والبيوت توارثوها عن جدودهم، ومنهم من يمتلك عقوداً، ومنهم من لا يمتلك أي عقود بذلك، مجرد حيازة ظاهرة مستمرة مستقرة أكثر من ١٥ عاماً، وهذه الحيازة تكسبه الملكية طالما لم تكن على أرض الدولة، ومن ثم فإن الأهالي اعتبروا أن هذا القرار في حقيقته يستهدف: (١) تحسين موقف رئيس الوزراء والحكومة في شأن طلبات الاطاعة التي قدمت ضدّهم بالبرلمان، وكذلك تحسين مركزها القانوني في القضية التي رفعها الأهالي عليهم بمجلس الدولة، (٢) فرز من لديه عقود ملكية لمساحته وأراضيه، عن من يحوز الأرض سواء كانت حيازة طويلة مكسبة للملكية أم لا، (٣) جعل عبء اثبات سند الملكية أو الحيازة من عدمه يقع على الأهالي، (٤) كسر وحدة الأهالي والعمل على تفريقهم وتقسيمهم، (٥) يمكن الحكومة من تبديل مسارات الصراع معها، حيث يسحب الأهالي من معركة رفض قرار رئيس الوزراء ورفض جوهره، إلى صراع حول الاجراءات والأوراق ومدى قانونيتها، بعيداً عن مضمون القرار وغاياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، (٦) أن هذا القرار الأخير في حقيقته هو مجرد تخدير للأهالي، ولا يحرم الحكومة أو يمنعها من نزع ملكية أي أراضى تحتاجها استناداً للقرار ٥٤٢ لسنة ٢٠٠١ حتى لو كان مع أصحابها سند ملكية.



<sup>13</sup> راجع الجريدة الرسمية العدد 24 مكرر (أ) في 18 يونيو 2001

(٤) تقرير اللجنة البرلمانية:

أحال مجلس الشعب جلسته المنعقدة يوم الأحد ٣ يونيو ٢٠١١ إلى لجنة مشتركة من لجان الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية، والإسكان والمرافق العامة والتعمير، والزراعة والري، ومكتبي لجنتي الشؤون الدستورية والتشريعية، والشؤون الصحية والبيئية، موضوع بيانات بطلات الإحاطة العاجلة التي قدمت من عدد من النواب كان منهم (أبو العز الحريري، وإسماعيل هلال، وسعد الجمال...إلخ) عن صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢هـ لسنة ٢٠١١ باعتبار أراضي جزيرتي الوراق والذهب من أراضي المنفعة العامة مما يضر بالأراضي الزراعية وتشريد السكان بهذه المناطق لبحث الموضوع مع الحكومة بما يحقق الصالح العام ويحافظ على حقوق المواطنين، وتم اختيار الدكتور محمود شريف رئيساً لهذه اللجنة، والتي عقدت عدة اجتماعات حضرها وزير الإسكان ووزير الإدارة المحلية وعدد من المسؤولين بالوزارات والأجهزة المختلفة.

وانتهى التقرير في ٣ يونيو ٢٠١١ لعدة ملاحظات وتوصيات وافقت عليها الحكومة أهمها أن اللجنة أكدت أنه وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء ٤٨٤ لسنة ٢٠١١ فإنه يتعين حماية مصالح وحقوق المواطنين المكتسبة قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢هـ لسنة ٢٠١١ سواء تمثلت هذه الحقوق في الملكية أو الحيازة الثابتة في الجمعيات الزراعية أو غير ذلك من الحيازات المستقرة التي يحميها القانون، وأن يراعى عند تطبيق القرار ٤٢هـ لسنة ٢٠١١ يراعى بكل دقة تطبيق المادة ٣ من قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والمادتين ١٣ و١٥ من لائحته التنفيذية من وجوب عرض مشروع التخطيط العام على المجلس الشعبي المحلي المختص للموافقة عليه.

وبالطبع هذا التقرير وما صدر عنه من توصيات لم يلق رضاء الأهالي، ولم يبدد مخاوفهم من نوايا الحكومة، فإسريان القرار ٤٢هـ لسنة ٢٠١١ يعني أحقية الحكومة بنزع ملكية الأراضي التي تحتاجها، والفرق بين من بيده سند ملكية، ومن لا يوجد معه هذا السند، أن الأول يستحق تعويضاً، والثاني لا يستحق، لكن في الحالتين يكون للحكومة الاستيلاء على الأراضي ونزع ملكيتها منهم، لذلك استمروا في دعوهم القضائية.





**القضاء الإداري ينتصر لأهالي جزيرة الوراق ويحبط المحاولة الأولى:**

في ١٢ يونيو ٢٠١١ أقام أهالي جزيرة الوراق الدعوى القضائية رقم ٧٦٢٦ لسنة ٥٥ قضائية، وطلبوا فيها وقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ بتقرير أراضي جزيرتي الوراق والذهب للمنفعة العامة.

وقد تمسكت هيئة قضايا الدولة بطلب عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، إلا أن المحكمة رفضت الدفع وأكدت على توافر شرطي الصفة والمصلحة لكون رافعي الدعوى يمتلكون أراضياً زراعية بالجزيرة.

كما رفضت المحكمة دفع هيئة قضايا الدولة بأن الدعوى رفعت قبل الأوان، إذ ذهب محامي الدولة إلى أنه لم يتم نزع الملكية، ولم يصدر قرار بها، ولكن صدر قرار -فقط- بتقرير المنفعة العامة لتلك الأراضي، إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع وأكدت أن الدعوى تم رفعها في الموعد القانوني، ولم ترفع قبل الأوان، وأن قرار تقرير المنفعة العامة هو قرار إداري مكتمل الأركان يجوز الطعن عليه مستقلاً، ولو لم يتم الاستيلاء الفعلي على العقارات اللازمة للمشروع، لأن الاستيلاء والتعويض هو من آثار تقرير الارض للمنفعة العامة، ومن ثم يجوز الطعن عليه مستقلاً دون حاجة لانتظار النزع الفعلي للملكية، أو انتظار صدور قرار بالنزع.

وفي ٢٧ يوليو ٢٠١١ قضت الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء ٥٤٢ لسنة ٢٠١١ بتقرير أراضي جزيرتي الوراق والذهب للمنفعة العامة، لأن القرار المطعون عليه لم يبين ماهية المشروع المطلوب تنفيذه، ولم يرفق به رسم بالتخطيط الاجمالي للمشروع، ولم يحدد العقارات اللازمة له، بالمخالفة للقانون الذي يستوجب نشر هذه العناصر، كما أكدت المحكمة أن مجرد الذكر في المذكرة الإيضاحية بأن الهدف من تقرير أراضي الجزيرتين للمنفعة العامة لتنميتها وإدماجها مع برامج التنمية التخطيطية والتنمية الجارية بإقليم القاهرة الكبرى لا يحقق الضمانات التي نص عليها القانون من ضرورة تبيان ماهية المشروع المطلوب تنفيذه، وأن يرفق به رسم بالتخطيط الاجمالي للمشروع، ويحدد العقارات اللازمة له، ومن ثم لا يجوز المساس بالملكية الخاصة للأفراد والتي صانها الدستور، ولم يسمح بالمساس بها إلا بوسائل استثنائية بهدف الصالح العام ومن خلال ضمانات تخضع لرقابة المحكمة للتيقن من صدور القرار متفقاً مع القانون ومحققاً للصالح العام من عدمه.

جاء هذه الحكم منهيماً -وقتها- للصراع بين أهالي الجزيرة والحكومة التي فشلت في إقناع المحكمة بأن قرارها بشأن تقرير أراضي جزيرتي الوراق والذهب للمنفعة العامة يتفق مع الصالح العام ومع نصوص القانون.

وهو ما دفع الحكومة لوقف كل إجراءاتها التي كانت قد بدأتها في الجزيرة وخاصة أعمال الرفع المساحي، والتي كانت تثير توتر وخوف الأهالي من قرب قدوم القوات لتنفيذ أعمال نزع الملكية، كما قضى هذا الحكم على كل حملات التشويه الإعلامية التي كانت مصاحبة لقرار الحكومة، والتي كانت تزعم أن الأهالي يعارضون أعمال التطوير العمراني بالجزر دون سند من القانون، وأنهم لا يملكون هذه الأراضي، فقط يضعون يدهم عليها.

وظل الأمر بجزيرة الوراق مستقراً حتى اشتعال الصراع من جديد في يونيو ٢٠١٧.



## المحاولة الحكومية الثانية للسيطرة على الجزيرة:

بعد صدور حكم القضاء الإداري لصالح أهالي الجزيرة في ٢٠١٠، وبعد مرور ١٦ عاماً عليه، فوجئ الأهالي بعودة الحكومة مرة أخرى لمحاولة فرض سيطرتها على الجزيرة بأدوات وحملات أشد شراسة مما سبق، فكما كان إنشاء الطريق الدائري حول القاهرة هو سبب المحاولة الحكومية الأولى للسيطرة على الجزيرة، فإن إنشاء محور روض الفرج الذي يمر فوق الجزيرة ويربط وسط القاهرة بطريق الإسكندرية الصحراوي والماور الأخرى المتصلة به كان هو أحد الأسباب الرئيسية لمحاولة الحكومة الثانية في السيطرة على الجزيرة مرة أخرى.

### (١) رئيس الجمهورية يطلق إشارة البدء في المحاولة الحكومية الثانية:

في يوم ٧ يونيو ٢٠١٧ تحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي في أحد اللقاءات المذاعة تليفزيونياً عن جزر النيل، والتحديات الموجودة بها، وأشار إلى جزيرة الوراق دون أن يذكر اسمها صراحة، وكانت هذه الكلمة بمثابة إشارة البدء لنطلاق المحاولة الحكومية الثانية من أجل السيطرة على الجزيرة تحت زعم إزالة التحديات، إذ قال "خليني أقولكم بصراحة كدا، لسه كنت بتكلم مع دولة الرئيس (أشار إلى رئيس الوزراء الجالس بجواره) قبل ما نخش نتكلم هنا، قولت له فيه جزر موجودة في النيل طبقاً للقانون المفروض ميبقاش في حد موجود عليها، مش كدا ولا إيه؟!"

لإما محميات طبيعية، لإما مش مسموح إن يبقى حد موجود عليها، وبعدين ألقى مثلاً الجزيرة موجودة في وسط النيل مساحتها أكثر من ١٢٥٠ فدان مش هذكر اسمها، وابتدت العشوائيات تبقى جواها، وناس تبني.. وضع يد وتبني عليه، وبعدين هو هيصرف، لو بنى ه بيت هنا، البيت دا هيصرف فين؟! على نهر النيل اللي إحنا بنشرب منه!! وتقولى بعد كدا إعملى محطات صرف ومحطات معالجة، وشوف الصرف اللي في النيل دا ونأذى نفسنا.. لا، الكلام دا لازم ننتبه ليه كله كمواطنين قبل الدولة، وعشان كدا لو سمحتوا الجزر اللي موجودة دي تاخذ أولوية في التعامل معاها.."

### (٢) إسقاط وصف المحمية الطبيعية عن جزيرة الوراق بعد أسبوع من خطاب الرئيس:

كانت جزيرة الوراق تعتبر محمية طبيعية بموجب قرار مجلس الوزراء ١٩٦٩ لسنة ١٩٩٨ باعتبار الجزر الواقعة داخل مجرى نهر النيل -بشمال ووسط وجنوب الوادي وقناطر الدلتا وفرعي رشيد ودمياط- محميات طبيعية، وذلك استناداً للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية؛ وبالطبع كان من بينها جزر الوراق والذهب والقرصاية\*.

واعتبار جزيرة الوراق من المحميات الطبيعية، كان يطمئن الأهالي، حيث كان يجسد بادرة إيجابية للحفاظ على نمط الحياة بتلك الجزر، وحماية الحياة النباتية والبرية والحيوانية والمائية بها، ويبعد عن الجزر أي خطر يهددها أو يسلبها من سكانها تحت أي مسمى أو زعم .

<sup>(14)</sup> رابط فيديو لجزء من خطاب رئيس الجمهورية

<https://www.facebook.com/JzyrtWraqAlhdr/videos/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A%D9%87-%D8%AC%D8%B2%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D9%87-%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%B1-%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D9%85%D9%8A%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%B9%D9%84/1521313984592106>

<sup>(15)</sup> راجع الوقائع المصرية - العدد 142 تابع - بتاريخ 1998-6-27

<sup>(16)</sup> جزيرتا (الذهب والقرصاية)، جزيرتان متجاورتان، يقعا بنهر النيل في مواجهة منطقة المعادي بالقاهرة، والمنيب وأبو النمرس بالجزيرة

لكن بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٧ صدر قرار مجلس الوزراء ١٣١ لسنة ٢٠١٧، وبموجبه أسقط صفة المحمية الطبيعية عن جزيرة الوراق، حيث استبعد القرار الأخير الجزر التالية من نطاق تطبيق ١٩٦٩ لسنة ١٩٩٨، وهي (وردان الكبرى - وردان الصغرى - القيروانيين - أبو غالب - أبو عوض - أم دينار - الذهب - القرصاية - الوراق - كفر بركات - العياط - الرقة - حلوان البلد - الشوبك البحرية - كفر الرفاعي - الديسمي - الكريمت). وقد اعتبر القرار هذه الجزر مجرد مناطق إدارة بيئية، حيث يكون دور وزارة البيئة وأجهزتها فقط - هو معاونته الجهات المختصة في وضع الضوابط والشروط البيئية، على عكس ما هو الحال في المحميات الطبيعية حيث يكون دور وزارة البيئة وأجهزتها رقابة وحظر الإضرار بالحياة البرية أو النباتية أو البحرية أو الحيوانية بالجزر بأي شكل من الأشكال، وحظر إقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسيير مركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية أو سياحية في مناطق المحميات أو المناطق المجاورة لها إلا بتصريح من رئيس مجلس الوزراء.

لذلك استقبل أهالي الوراق -وأهالي باقي الجزر- هذا القرار الأخير باعتباره إعلاناً صريحاً عن بدء الخطوات التنفيذية لإشارة الرئيس، وعودة رغبة الحكومة في السيطرة على الجزر من جديد، وهو ما أعاد القلق والتوتر لكل أهالي الجزر انتظاراً للممارسات والقرارات الحكومية القادمة وما سيصاحبها من حملات إعلامية تسعى لتشويههم من جديد كما حدث في ٢٠١١ حتى يكون هناك قبولاً مجتمعياً بكل ما سيجري ضدهم وفي مواجهتهم.



**(٣) حملة شرطية، واستشهاد أحد الأهالي، والقبض على عدد منهم:**

بعد صدور قرار استبعاد جزير الوراق من قائمة المحميات الطبيعية بيوم واحد فقط فوجئ أهالي الجزيرة يوم ١٦ يوليو ٢٠١٧ بحملة من قوات الشرطة بزعم إزالة ما وصفته التصريحات الحكومية بأنها تعديت على أراضي الدولة، ومبان مخالفة لاشتراطات البناء بالجزيرة، إلا أن الحملة لم تتمكن إلا من إزالة بعض المنازل المحدودة فقط حيث خرج أهالي الجزيرة للاحتجاج على هذه الحملة، ومقاومة أعمالها، مرددين هتافات الجزيرة مش للبيع، ولا للتهجير، فردت الشرطة بإلقاء الغاز المسيل للدموع عليهم لتفريقهم، فألقى عليهم الأهالي بعض الحجارة، ووقعت بعض الإصابات برجال الشرطة، وأصيب العشرات من الأهالي، وتأججت الأحداث بوفاة واستشهاد أحدهم (سيد حسن) من أهالي الجزيرة.<sup>١٧</sup>

مع اشتداد حدة الاشتباكات اتخذت القوات قراراً بالانسحاب حتى لا يتعقد الموقف أكثر من ذلك، بعد أن كانت الحملة الشرطية تصر أن بحوزتها ٧٠٠ قرار إزالة للجهات صاحبة الولاية على الأرض ويجب تنفيذها، ولكن خروج الأهالي للتنديد بالحملة، وتزايد أعداد الإصابات، وسقوط شهيد من الأهالي أدى لوقف الإزالات وانسحاب القوات.

ولكن في مساء نفس اليوم تم إلقاء القبض على ١٨ شاباً من شباب الجزيرة، من المستشفيات وأثناء تشييع جنازة شهيد الجزيرة، إذ تم القبض على (أحمد زين العرب، محمود جمال القرى، عاطف صلاح أحمد، خالد محمد عبد الوهاب، عصام على طه، محمود كمال كامل، شعبان عبد الرحمن، صفوت سيد غريب، عمرو محمد عبد الفتاح عطية) على ذمة القضية ١١٤٣ لسنة ٢٠١٧ الوراق، بتهم التجمهر وحيارة أسلحة نارية، والاعتداء على قوات الشرطة، ومنع موظف عام من تأدية عمله، وذكرت صفحة ["إدعم جزيرة الوراق"](#) أن هؤلاء الشباب كانوا من المصابين في الأحداث، وألقي القبض عليهم أثناء تلقي علاجهم في المستشفيات<sup>١٨</sup>، وقد صدر قرار النيابة بحبسهم على ذمة التحقيقات.

كما تم إلقاء القبض على (أحمد خالد مبارك، عبد المنعم جمال عبد المنعم، إبراهيم جمال عبد المنعم، محمد إمبرك عبد الرحمن، محمد عبد العزيز سعيد عفيفي، هشام ممدوح كامل عبد الله، أسامة فهمي سيد جنيدي، عادل محروس إبراهيم أحمد، أسامة محمد أحمد مرسى) على ذمة القضية ٤٥٤١ لسنة ٢٠١٧ شبرا الخيمة، بتهم التجمهر، قطع الطريق، حيازة سلاح، وتم إلقاء القبض عليهم أثناء تشييع جثمان (سيد حسن) شهيد الجزيرة<sup>١٩</sup>، وقد صدر قرار النيابة بحبسهم على ذمة التحقيقات.

<sup>17</sup> راجع تغطية صحفية على موقع إرم نيوز- في 11 أغسطس 2017 <https://www.aremnews.com/news/arab-world/egypt/947082>

<sup>18</sup> راجع صفحة إدعم\_جزيرة\_الوراق\_على\_الفيس\_بووك\_يوم\_22\_أغسطس\_2017

<sup>19</sup> راجع صفحة إدعم\_جزيرة\_الوراق\_على\_الفيس\_بووك\_يوم\_22\_أغسطس\_2017





شهيد جزيرة الوراق (سيد حسن) صورة من صفحة إدمع جزيرة الوراق



جزء من نتائج حملة الإزالة





قوات الشرطة على المعداديات



إطلاق الغاز المسيل للدموع على الأهالي



بعض الإصابات للأهالي أثناء حملة تنفيذ الإزالة وما صاحبها من أحداث.

جميع صور المتعلقة بالجزيرة والأهالي والبيوت من صفحتي ادعم جزيرة الوراق ومجلس عائلات الجزيرة

## (ع) حصار الجزيرة، ورسالة الرئيس، وإخلاء سبيل المقبوض عليهم من الأهالي:

صاحب الحملة الشرطية للإزالة وأعمال القبض على شباب الجزيرة، حملة إعلامية شرسة تصف أهالي الجزيرة بالمعتدين على أملاك الدولة، وتدعى أن الجزيرة أضحت وكراً للخارجين على القانون، واشترك في الهجوم الاعلامى على أهالي الجزيرة بعض نواب البرلمان<sup>20</sup>، بالرغم من أن الحكومة لا تمتلك إلا ٦ فدان مقسمة بين الأوقاف وأملاك الدولة<sup>21</sup>، من إجمالي ١٥٠ فدان هي كل مساحة الجزيرة<sup>22</sup>، كما صاحبها أيضا تسريبات لرسومات ومخططات هندسية قيل أنها تابعة لشركة امارتية بشأن التصورات المزعومة عن تطوير الجزيرة، وجعلها منطقة جذب استثمارى وسياحى.

<sup>20</sup> راجع - موقع مدى مصر - 20 ديسمبر 2018 - [https://madamasr-com.cdn.ampproject.org/c/s/madamasr.com/ar/2017/11/13/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%87%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC/amp/?fbclid=IwAR1me89V\\_AcvoxhEJZ4p-Ibn319nCWZH0rvSg6ypo9innN217L9AoLvL9Ak](https://madamasr-com.cdn.ampproject.org/c/s/madamasr.com/ar/2017/11/13/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%87%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC/amp/?fbclid=IwAR1me89V_AcvoxhEJZ4p-Ibn319nCWZH0rvSg6ypo9innN217L9AoLvL9Ak)

<sup>21</sup> تصريح رئيس حى الوراق بجريدة الأهرام <http://www.ahram.org.eg/News/202653/3/652335/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D9%82-%D9%8A.aspx>

<sup>22</sup> راجع المذكرة الايضاحية لقرار وزير الاسكان 20 لسنة 2018

وقامت الشرطة بفرض حصار على الجزيرة عبر سيطرتها على كافة الماعديات المؤدية لها، حيث لا يمكن الخروج من الجزيرة أو الدخول إليها إلا من خلال هذه الماعديات، حيث يتم تفتيش من يستقلوا تلك الماعديات دوماً، وعدم السماح بإنزال أى مواد بناء على الجزيرة، وعدم تحميلها على الماعديات، امتناع مكاتب التوثيق و الشهر العقارى عن التعامل مع أى إجراءات أو محررات أوأعمال توثيق تتعلق بأراضى ومساكن الجزيرة، وعدم السماح لأيا من سكان الجزيرة بشراء عدادات جديدة للكهرباء.. الخ.

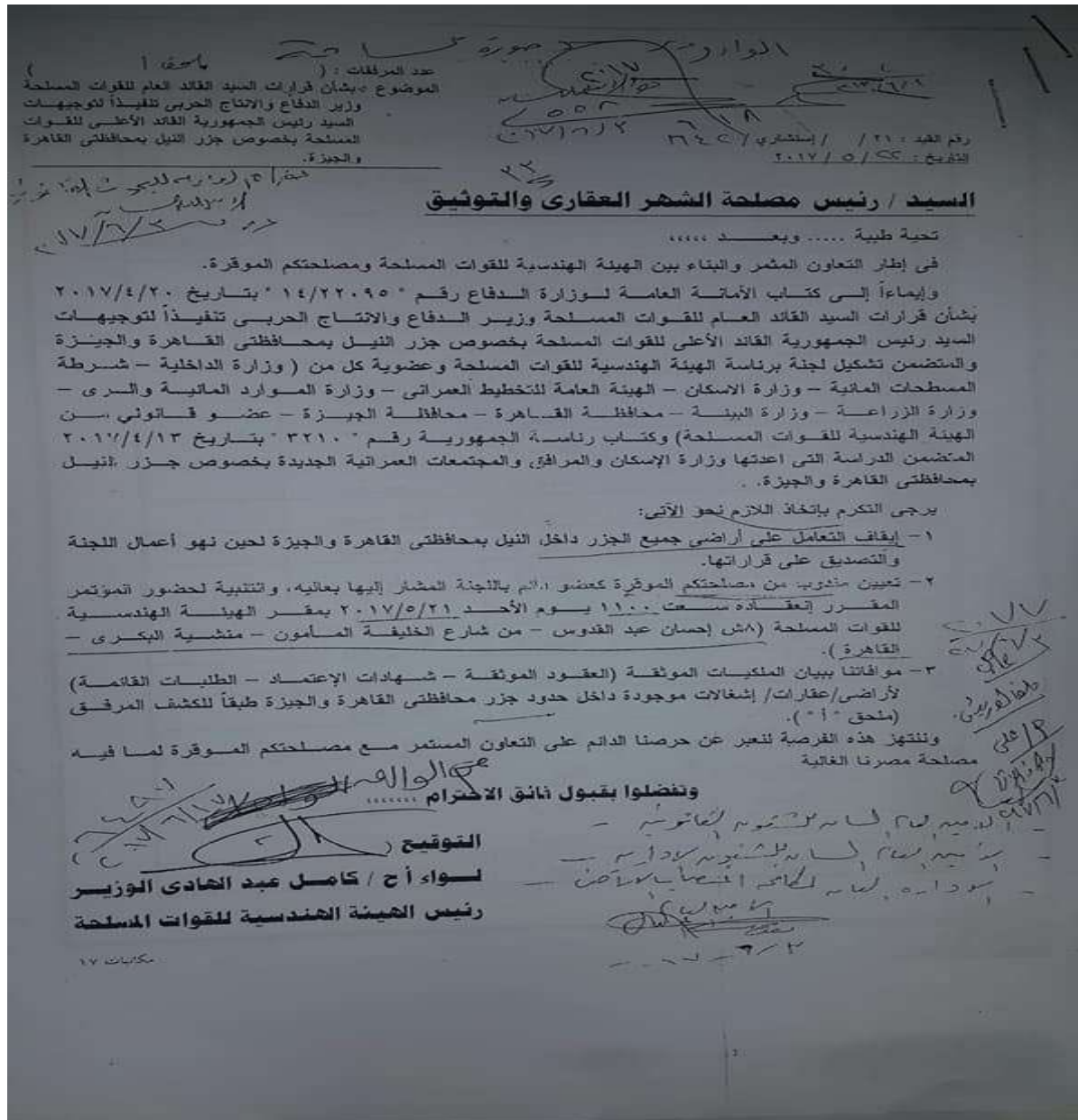
وفى أغسطس ٢٠١٧ قام رئيس الجمهورية بإرسال اللواء كامل الوزيرى، رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة للأهالى حاملاً رسالة طمأنة من الرئيس للأهالى بأنهم لن يضاروا بأي حال من الأحوال ولن يهجرؤا من بيوتهم.

وكان اللواء كامل الوزيرأعلن فى تصريحات صحفية أن اجتماعه مع الأهالى كان الدافع من ورائه بحث مسببات الأزمة ومحاولة حلها بكل الطرق بما يحفظ هيبة الدولة ومؤسساتها، ويلبى مطالب مواطني الجزيرة.<sup>23</sup>

وبعد لقاء الوزيرى بالأهالى، وفى ٢٢ أغسطس ٢٠١٧ صدر قرار النيابة العامة بإخلاء سبيل الشباب المحبوسين احتياطيا على ذمة القضيتين، ليتمكنوا من قضاء العيد مع أسرهم كما وعدهم الوزيرى بذلك. لكن فى نفس الوقت علم الأهالى بصدور تعليمات للشهر العقارى بإيقاف التعامل على أراضى جميع الجزر داخل النيل بالقاهرة والجزيرة، من خلال صورة مستند تم تسريبه للأهالى.

<sup>23</sup> ( راجع تغطية صحفية على موقع إرم نيوز – فى 11 أغسطس 2017 <https://www.aremnews.com/news/arab-world/egypt/947082> )





## (ه) المساحة تصدر قراراً بتشكيل لجنة لتثمين أراضي الجزيرة:

فى ١٥ أغسطس ٢٠١٧، أصدر المهندس مدحت محمد كمال الدين رئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة قراره رقم ٩٠٠ جاء فى صدره "أنه بناء على كتاب السيد اللواء أركان حرب رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المؤرخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨، بشأن تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بالإعداد/ التجهيز لتطوير جزيرة الوراق، وتشكيل لجنة برئاسة السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة على توجيهات السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء فى هذا الشأن، وتعليمات السيد الدكتور وزير الري بسرعة إصدار القرار، وللصالح العام.."

والمادة الأولى من القرار تضمنت تشكيل اللجنة برئاسة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمساحة، وعضوية ممثل لإدارة المساحة العسكرية، مدير عام التثمين بالهيئة المصرية العامة للمساحة، مدير مديرية المساحة بالجزيرة، ممثل لقطاع حماية النيل، ممثل لهيئة التنمية الزراعية، ممثل لهيئة



الأوقاف، وممثل للشهر العقاري، وممثل عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية، وعضو اللجنة العليا للثمين بوزارة الزراعة.

ونصت المادة الثانية على اختصاص اللجنة بتقييم الآتي: "الأراضي الواقعة بمسار/حرم الكوبري (١٠٠ متر يمين ويسار الكوبري)، الأراضي المحيطة بالجزيرة (٣٠ متراً من خط التهذيب)، المباني المخالفة بمحيط الجزيرة (٣٠ متراً من خط التهذيب)، الأراضي الزراعية بنطاق الجزيرة، المباني المخالفة على الأراضي الزراعية.

وجاء بمذكرة أعمال تلك اللجنة أنها "بدأت أعمالها في اليوم التالي لصدور القرار أي في ١٦ أغسطس ٢٠١٧، وأنهت أعمالها خلال عشرة أيام، أي في ٢٨ أغسطس ٢٠١٧، وقد رفعت اللجنة تقديرها الاستشاري بالتقييم في مظاريف مغلقة لمجلس الوزراء والهيئة الهندسية للقوات المسلحة بتقييم الآتي:

أ- ١٠٠ متر يمين ويسار محور روض الفرج.

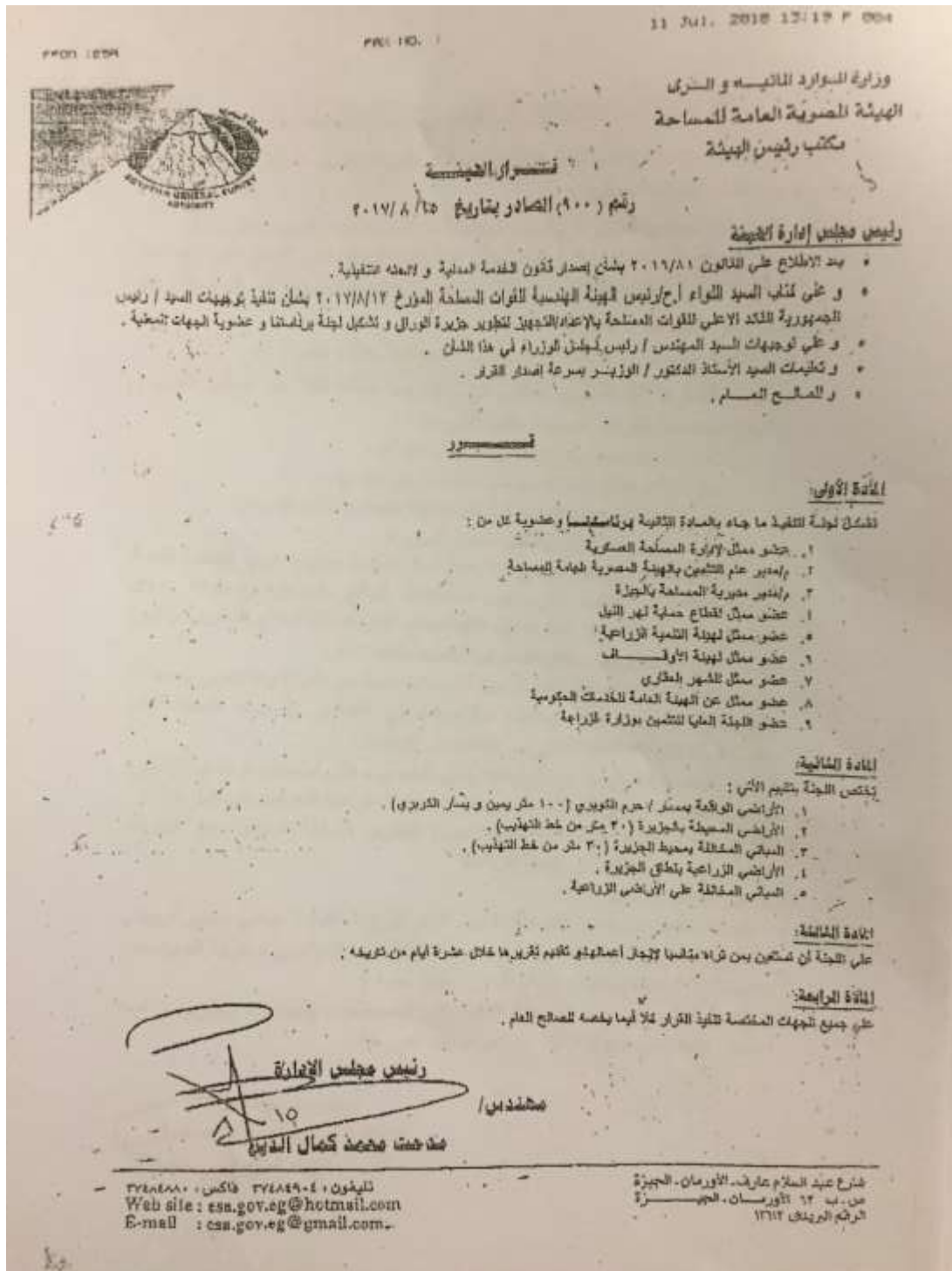
ب- ٣٠ متراً حول الجزيرة بغرض عمل طريق دائري.

ج- التعدادات حول الجزيرة داخل منطقة التهذيب (المحظورة).

د- حصر الملكيات والعقود داخل الجزيرة."

والمادة الثانية من القرار، وكذلك البند (د) من المذكرة يشير إلى أنه تم حصر كافة الملكيات والعقود داخل الجزيرة سواء كانت متعلقة بمساكن أو أراضي زراعية، وأنه تم وضع تقييماً لسعرها، وهو ما يفيد امكانية نزع ملكيتها أو السعى لشرائها من الأهالي رضائياً أو الاستعداد لذلك، وأن أعمال نزع الملكية قد لا تقف عند حرم الكورنيش أو حرم روض الفرج الجديد فقط، فربما يتم اللجوء له حال فشل محاولات الشراء الرضائية.

<sup>24</sup> راجع قرار تشكيل تلك اللجنة ومذكرة أعمالها المودع صورة منهما بحافظة المستندات المقدمة من هيئة قضايا الدولة لمحكمة القضاء الإداري في القضية 46990 لسنة



## (٦) الأهالي ينظمون أنفسهم (تأسيس مجلس عائلات جزيرة الوراق):

في ظل غياب المعلومات، وتعتمد الدولة تجهيل خططها المستقبلية بشأن جزيرة الوراق، وعدم طرح تلك الخطط على الأهالي، ومناقشتها معهم، وخاصة أن كل التسريبات التي تم نشرها بشأن تلك الخطط تنذر الأهالي بمخاطر أن المستهدف من التطوير يركز على إخلاء الجزيرة من سكانها وتهجيرهم منها، فأيقن أهل الجزيرة أنه لا سبيل أمامهم إلا بالتحرك الجماعي لمواجهة تلك المخاطر وتنظيم أنفسهم من أجل حماية منازلهم وأراضيهم التي توارثوها عن أجدادهم، فخرجوا في تظاهرات ومسيرات تجوب الجزيرة تعبر

عن رفضهم لتلك المخططات، ونقلوها للرأي العام عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، تحت شعار (لا للتهجير)، وكتبوا على جدران منازلهم (الجزيرة مش للبيع) وتكررت تلك التظاهرات أسبوعياً كل يوم جمعة.

إلا أن التطور النوعي المهم في حراك أهالي الجزيرة تجسد في قيامهم بكل عفوية بتشكيل كيان يجمعهم، ويوحد كلمتهم، ففي يوم الجمعة الموافق ٢٧/١٠/٢٠١٧ اجتمع أهالي جزيرة الوراق، وحضر الاجتماع ممثلو ٧٤ عائلة، وقرروا تشكيل كيان يمثلهم، ويعبر عنهم، وينظم حركتهم في مواجهة المخططات الحكومية، وقرروا تسميته (مجلس علنات جزيرة الوراق)، وأصدروا بياناً بالاعلان عن تأسيس هذا الكيان نشر على صفحات التواصل الاجتماعي ووزع على بعض المواقع الصحفية، **قد اتفقوا على الآتي:**

- إن الحوار مع أي مسؤول يكون بحضور جميع ممثلي العائلات، وأن تكون الجلسة داخل جزيرة الوراق.  
- العمل على محاسبة من تسبب في مقتل (سيد حسن) أثناء حملة الازالات التي قامت بها الشرطة في الجزيرة، والسعي لاعتراف الدولة به كشهيد يكون له ما يكون للشهداء من حقوق وفقاً للقانون.

- مطالبة الدولة بأن تثبت حسن نيتها تجاه الأهالي حتى يطمئنون جميعاً، وذلك برفع الحصار الواقع عليهم، والسماح بإنزال مواد البناء على الجزيرة، وفتح التوثيق في الشهر العقاري لأهالي الجزيرة، والسماح لهم بتقديم الطلبات على العدادات الكهربائية.

- التأكيد على أن الجميع داخل الجزيرة وخارجها، وخاصة بعد أحداث ٢٠١٧ / ٧ / ١٦ لم تحدث أي منهم أي مشكلات، ولم يرتكب أي منهم جرائم أو أعمال شغب، وقد تم عقد مؤتمر داخل الجزيرة حضره اللواء كامل الوزير رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بدون أي حراسة، وهذا ما يؤكد على أن الجزيرة ليس بها أي شئ يهدد الأمن العام.

- التأكيد على رفض أي تحركات فردية يقوم بها أي من قاطني الجزيرة، وأن مثل هذه التحركات لا تمثلهم ولا تمثل عائلات الجزيرة أو مجلسها، ولم يتم تفويضهم للحدوث باسم الجزيرة.

وفي ١٠ نوفمبر ٢٠١٧ عقد إجتماع لـممثلي عائلات جزيرة الوراق، وذلك لتشكيل لجان المجلس المختلفة، وقد تم تشكيل اللجان التالية: (لجنة للتنظيم والإدارة تضم شباب الجزيرة، لجنة قانونية تضم محامين الجزيرة، لجنة إعلامية تضم عدداً من شيوخ وشباب الجزيرة، لجنة هندسية وتضم مهندسي الجزيرة، ولجنة العمل العام للخدمات والطوارئ).

وكل هذه اللجان ليس لها حق إتخاذ أي قرار إلا بالرجوع إلى المجلس التأسيسي للعائلات، وفي حالة الحوار مع أي مسؤول بخصوص مشكلة التهجير أو نزع الملكيات، يتم إختيار مجموعة تمثل جميع لجان المجلس.



## (V) الأهالي والإعلام البديل:

بعد تصاعد الحملات الإعلامية في مواجهة أهالي الجزيرة، تلك التي صاحبت حملة الإزالات والقبض على بعض الشباب، قرر أهالي الجزيرة وشبابها ألا يتوقف دورهم على الاحتجاج والتظاهر في شوارع الجزيرة أو الدخول في بعض المداخلات التلفزيونية التي يسمح لهم بها، قاموا بشكل عفوي بإنشاء منصات إعلام بديل تتحدث بإسمهم، وتنشر خطاب الأهالي، وتوضح معاناتهم، وترد على الحملات الإعلامية الحكومية التي يتعرضوا لها، وتنقل أحوال الجزيرة وما يجري بها للرأي العام.

ففي ٢٢ أغسطس ٢٠١٧ وبصورة قبضة اليد وتحت شعار (لا للتهجير)، قام شباب جزيرة الوراق بتدشين صفحة **(إدعم جزيرة الوراق)** على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك.

وفي ٢٩ أكتوبر ٢٠١٧ تم تشكيل مجلس عائلات جزيرة الوراق، وصدور البيان التأسيسي لهذا المجلس في نفس اليوم، قامت اللجنة الإعلامية للمجلس بإطلاق صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، باسم **(مجلس عائلات جزيرة الوراق)** لتكون معبرة عن مجلس العائلات وقراراته.

وتعد تلك المنصات واحدة من أهم النقط النوعية في حراك الأهالي عبر تنظيم أنفسهم وإيصال صوتهم للرأي العام تجسيدا لخياراتهم بمقاومة المخططات المطروحة من الحكومة بشأن جزيرة الوراق، حتى أضحت تلك المنصات هي قناة التواصل الأكثر مصداقية بين الرأي العام وما يحدث على أرض الجزيرة.



شعار ولوجو صفحة #إدعم\_جزيرة\_الوراق

#### (٨) الحكومة تلوح بالتعويض، والأهالي يؤكدون تمسكهم بأراضيهم ومنازلهم:

في ١٤ نوفمبر ٢٠١٧ نشرت بعض المواقع الصحفية ومنها موقع مصراوي تصريحاً منسوباً للواء كامل الوزير رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، بأن تعويضات أهالي جزيرة الوراق ستكون خلال أسبوعين.



كامل الوزير لـ "مصراوي":  
تعويض أهالي جزيرة الوراق  
خلال أسبوعين

14 نوفمبر، 10:50 2017 ص

وهو التصريح الذي أعاد التوتر والاستنفار مرة أخرى للجزيرة، بعد أن كانت الأوضاع قد هدأت قليلاً عقب إخلاء سبيل الشباب المقبوض عليهم، هو ما دفع مجلس عائلات الجزيرة للانعقاد يوم ١٧ نوفمبر ٢٠١٧ لبحث كيفية الرد على تلك التصريحات والتي رفضها الأهالي، وأصدر مجلس العائلات البيان التالي<sup>25</sup>:

<sup>25</sup>راجع صفحة مجلس عائلات جزيرة الوراق على موقع التواصل الإجتماعي فيس بوك.





## (٩) تعديل تشريعي جوهري يقلب موازين قوى الصراع على الجزيرة:

قبل يناير ٢٠١٨ لم يكن لدى الحكومة أي نص تشريعي يتيح لها تنفيذ المخطط الذي تتبناه -على النحو الذي تم تسريبه- بإعادة الاستفادة بكامل مسطح جزيرة الوراق في الأنشطة التنموية التي تستهدفها، فقانون نزع الملكية رقم ١ لسنة ١٩٩٠ يتيح فقط نزع الأراضي والعقارات تنفيذاً لمشروع محدد (طريق، كوبري، مدرسة، محطة صرف صحي...إلخ) وفي حدود الأرض اللازمة لهذا المشروع فقط، ولا يتيح للدولة نزع ملكية عقارات قرية كاملة حتى ولو كان ذلك بزعم إعادة التخطيط والتنظيم والتطوير.

فقد كان الموقف التشريعي تميل كفته بكل وضوح، ودون أدنى شك، لصالح أهالي الجزيرة، فليس لدى الحكومة الغطاء التشريعي الذي يمكنها من تنفيذ تلك المخططات على كامل أو أغلب مسطح الجزيرة.

وهو ما دفع حكومة د.شريف إسماعيل لاستصدار تعديل تشريعي من البرلمان، وهو القانون ١ لسنة ٢٠١٨، بتعديل أحكام قانون المجتمعات العمرانية الجديدة ٥٩ لسنة ١٩٧٩، حيث أضاف إلى المادة ١ من القانون الأخير فقرة جديدة نصها الآتي:

"ويجوز بموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة والسلطة المختصة بجهة الولاية، إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة في مناطق إعادة التخطيط في المدن والقرى القائمة"<sup>26</sup>.

<sup>(26)</sup> راجع الجريدة الرسمية- العدد 2 تابع (ب) في 11 يناير 2018- تصديق رئيس الجمهورية على القانون 1 لسنة 2018

فقبل هذا التعديل التشريعي كانت حدود ولاية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة هي الأراضي الصحراوية فيما عدا (١) ما يتم تحديده من مناطق استراتيجية ذات طبيعة عسكرية والتي تتبع وزارة الدفاع، (٢) المناطق الصحراوية التي تشملها مشروعات استصلاح الأراضي والتي تتبع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

فضلاً عن أن المقصود بالأراضي الزراعية التي تخضع لولاية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وكما حددته المادة ١ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية هي الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو متر، ويقصد بالزمام (الأراضي التي تمت مساحتها بمساحة تفصيلية، وتم حصرها في سجلات هيئة المساحة، وفي سجلات المكلفات، وخضعت للضريبة على الأطنان) أي أراضي القرى والمدن القائمة، وجزيرة الوراق من الأراضي داخل الزمام وليست خارجه.

كما أن المادة ٣ من قانون المجتمعات العمرانية تحظر إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة على الأراضي الزراعية، وخاصة أن أغلب المساحة بالجزيرة هي من أجود الأراضي الزراعية، وكانت حتى يونيو ٢٠١٧ محمية طبيعية، ومن ثم لا يجوز إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة عليها، لكونها لا تخضع لولاية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

أما بعد هذا التعديل التشريعي، فقد أصبح لدى الحكومة غطاء تشريعي يتيح لها تنفيذ المخططات التي تستهدفها ليس فقط بجزيرة الوراق، بل تنفيذ أي مخطط مماثل في أي قرية أو مدينة قائمة بالفعل، ويساعدها في تحسين موقفها القانوني أمام المحاكم حال رفع دعاوى قضائية ضدها.

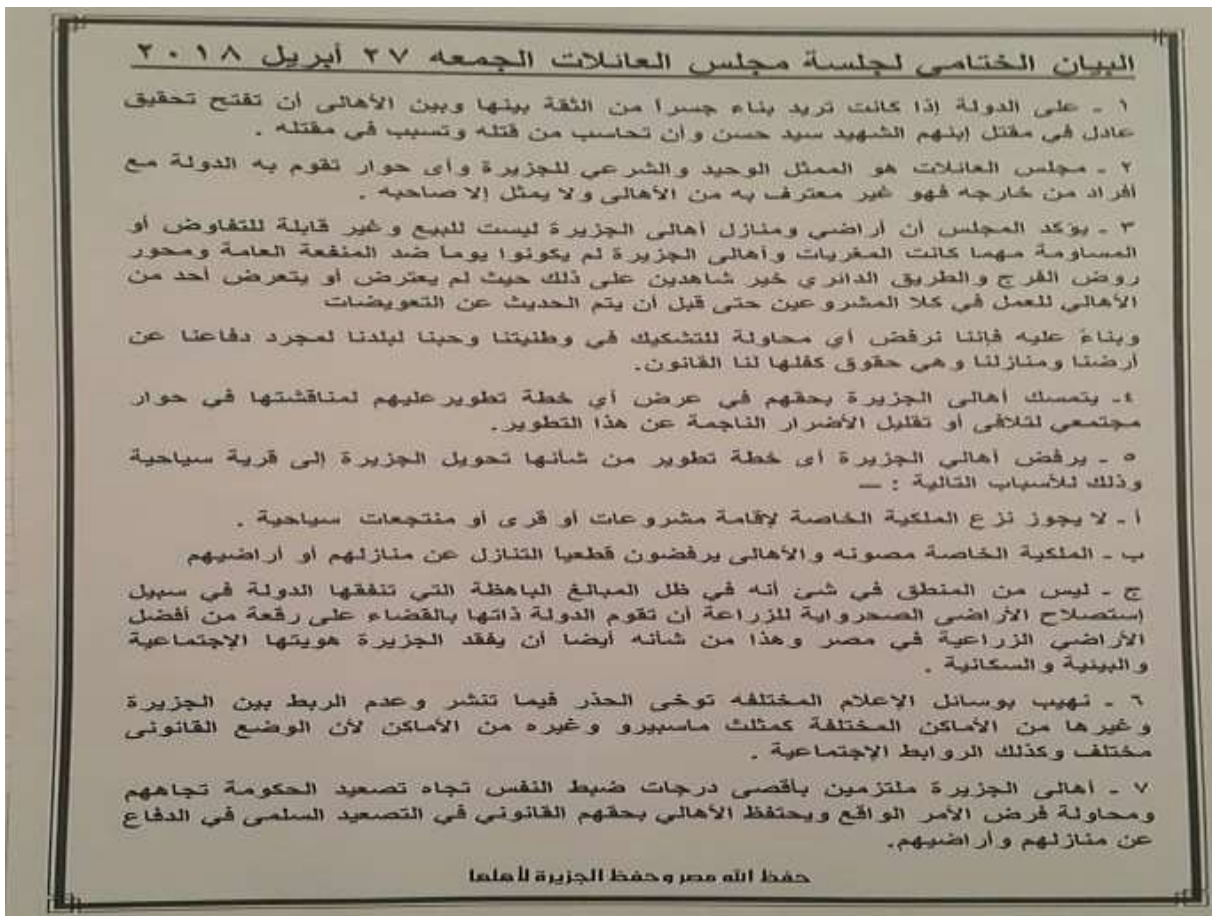
فهذا التعديل التشريعي يتيح لهيئة المجتمعات العمرانية بعد موافقة مجلس الوزراء إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة في كافة مناطق إعادة التخطيط في المدن والقرى القائمة فعلاً، حتى لو شمل هذا المخطط كامل أراضي القرية أو المدينة، بعد أن كانت ولاية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قاصرة فقط على الأراضي الصحراوية الواقعة خارج حدود الزمام، والتي تتبع وزارة الدفاع أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية حسب الأحوال.

وهو ما يفيد أن الاجراءات التي اتبعتها الحكومة في أراضي جزيرة الوراق-بعد صدور هذا التشريع- ليس هناك ما يمنعها من اتباع نفس الإجراءات على الجزر الأخرى مثل الذهب والقرصاية فيما بعد، أو على أي من المدن أو القرى القائمة، ولا يتوقف ذلك إلا على صدور موافقة مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الإسكان أو الجهة صاحبة الولاية على الأرض.

وبهذا التعديل التشريعي تغيرت بل انقلبت موازين قوى الصراع القانوني على جزيرة الوراق، فقد منح الحكومة ستاراً تشريعياً يحسن موقفها أمام المحاكم حال اختصامها.

## (I) نداء جديد من مجلس عائلات جزيرة الوراق:

بعد صدور القانون ١ لسنة ٢٠١٨، وظهور محاولات لشق صف وحدة أهالي الجزيرة، عقد مجلس العائلات اجتماعاً في ٢٧ إبريل ٢٠١٨، وأصدر بياناً أكد فيه الأهالي تمسكهم بمنازلهم وأراضيهم بالجزيرة، وأنها ليست للبيع، وغير قابلة للتفاوض، أوالمساومة، وأنهم لم يكونوا ضد المنفعة العامة بدليل عدم اعتراضهم على نزع ملكية بعض الأراضى من أجل إنشاء الطريق الدائرة حول القاهرة سابقاً، أو محور روض الفرج حالياً، بل رحبوا بالمشروعين، وأكدوا على وحدة صفهم، ورفض كل محاولات شقها وأن مجلس العائلات هو الممثل الوحيد والشرعي لأهالي الجزيرة، ورفضوا كل محاولات التشكيك في وطنيتهم، وأهابوا بوسائل الإعلام عدم الخلط بينهم وبين مناطق أخرى وبخاصة مثلث ماسبيرو لاختلاف الوضع القانوني، وتمسكوا بالتصعيد السلمي القانوني دفاعاً عن حقوقهم.



## (II) صدور قرار رئيس الوزراء بإنشاء مجتمع عمراني جديد على أراضي جزيرة الوراق:

في ٢ يونيو ٢٠١٨ أصدر مجلس الوزراء برئاسة المهندس شريف إسماعيل رئيس الوزراء -آنذاك- القرار ٢ لسنة ٢٠١٨ بناء على طلب وزير الإسكان، وبعد موافقة مجلس الوزراء<sup>27</sup>، بإنشاء مجتمع عمراني جديد على أراضي جزيرة الوراق يتبع هيئة المجتمعات العمرانية وفقاً للخريطة وكشوف الاحداثيات

<sup>27</sup> راجع الجريدة الرسمية العدد 22 (مكرر) في 2 يونيو 2018

المرفقة بالقرار، ولهيئة المجتمعات العمرانية أن تمارس كافة الاختصاصات المخولة لها على أراضي المجتمعات العمرانية الجديدة وفقاً للقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وأن تسلم كافة الجهات الحكومية ذات الولاية على بعض الأراضي داخل المساحة المبينة بالقرار هيئة المجتمعات كافة المستندات الموجودة بحوزتها والمتعلقة بتلك الأراضي، بما فيها تلك المثبتة لأي تعاملات تمت على أجزاء منها أيما كان غرضها سواء كان التعامل مع جمعيات أو أفراد أو شركات، وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار.

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القرار أن أعمال التطوير المستهدفة بالجزيرة تركز بصورة أساسية على الارتقاء بالمناطق القائمة وتخطيطها، وتوفير ما يلزمها من مرافق البنية الأساسية التحتية والخدمات وما يرتبط بذلك من الاحتياجات لتوفير وحدات سكنية بديلة عوضاً عن الوحدات التي قد تضر نتيجة تنفيذ عملية التطوير وإعادة الاستخدام، مع الاستفادة بكامل مسطح الجزيرة في الأنشطة التنموية المختلفة، وما يتطلبه ذلك من توفير الموارد المالية اللازمة للتفاوض مع ملاك العقارات بالجزيرة للشراء الرضائي وفقاً لتقييم سعر الأرض.

## **ليتضمن للأهالي من هذا القرار ومذكرته الإيضاحية أن المستهدف هو إنشاء مجتمع عمراني جديد على كامل مسطح جزيرة الوراق.**

٤ الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (مكرر) في ٢ يونية سنة ٢٠١٨

### **قرار**

#### **( المادة الأولى )**

يُنشأ مجتمع عمراني جديد على أراضي جزيرة الوراق تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفقاً للخريطة وكشوف الإحداثيات المرفقة وتمارس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فيه كافة الاختصاصات المخولة لها على أراضي المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة المشار إليه .

#### **( المادة الثانية )**

تُسلم كافة الجهات الحكومية ذات الولاية على بعض الأراضي داخل حدود المساحة المبينة بالمادة الأولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة كافة المستندات الموجودة بحوزتها والمتعلقة بتلك الأراضي بما فيها تلك المثبتة لأي تعاملات تمت على أجزاء منها أيما كان غرضها سواء كان التعامل لجمعيات أو أفراد أو شركات وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار .

#### **( المادة الثالثة )**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ رمضان سنة ١٤٣٩ هـ

**(١٢) لجنة تثمين أراضي الجزيرة تعاود اجتماعاتها من جديد:**

جاء بمذكرة أعمال لجنة تثمين الأراضي<sup>٢٨</sup> المشكلة بقرار وبرئاسة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمساحة، أن:

١- اللجنة عاودت اجتماعاتها في ٢٦ مايو ٢٠١٨ لمتابعة صدور قرار المنفعة العامة، وإعادة النظر في التقييم، على ضوء مستجدات الواقع بالجزيرة ومحاولة إيجاد عروض مشجعة للتعامل بالتراضي لفتح مجال أمام الدولة لنجاح التطوير، وتقدير السعر للقيراط يلقي قبول لدى أصحاب التعويضات " ٢- عقدت اللجنة عدد اجتماعين شارك فيها قطاعات عديدة من الدولة وكذلك من أصحاب الأراضي بالجزيرة، وتم تصنيف الأولويات في التعامل وأوصت اللجنة البدء بأصحاب العقود المسجلة المفترزة"

٣- بدأت المساحة العسكرية ووزارة الدفاع في الحصول على أصحاب أراض ارتضوا التعامل بالتراضي مع الدولة ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الجزيرة" ٤- جار إعداد تقارير إستشارية جديدة تعديل للتقارير السابقة تتضمن سعراً للقيراط معدل، وتم الاتفاق عليه من اللجنة الرباعية"

**وجاء في خاتمة تلك المذكرة ما يلي:**

"٥- وأخيراً مطلوب الآتي: بالنسبة لتنفيذ ما يخص المرحلة الأولى قرار نزع الملكية (جانبي محور روض الفرج والدائري حول المحجز)، وصرف تعويضات بالتراضي بمعرفة المجتمعات العمرانية الجديدة مطلوب حوالى (١,٥ مليار جنيه)، وبالنسبة لتنفيذ جزء من المرحلة الثانية باقى المسطحات بالجزيرة مطلوب (٢,٥ مليار جنيه) فى حدود ٢٥% من تعويضات المرحلة"

**وهذه المذكرة تفيد عددًا من النقاط:**

**أولاً:** أن ملكية الأهالي لتلك الأراضي ثابتة، وأن الدولة تحتاج لنزع هذه الملكية منهم، ومن ثم تلتزم بدفع تعويضات لهم، وهو على عكس الخطاب الإعلامى الذى يدعى عدم ملكية الأهالي للأراضي والمسكن.

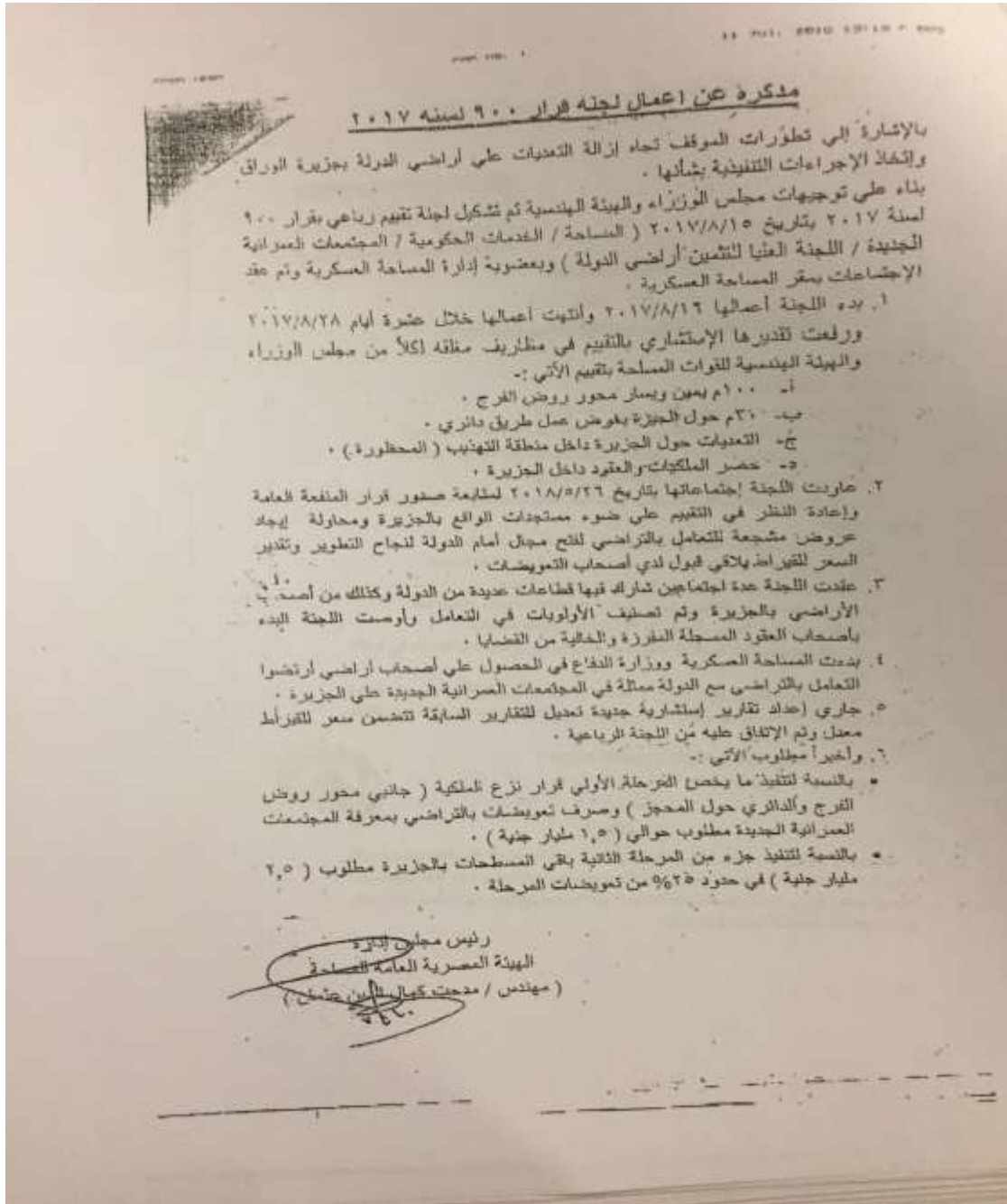
**ثانياً:** أن استمرار مقاومة الأهالي، وتمسكهم بالأراضي، دفع الدولة لتعديل سعر التقييم المحدد من لجنة التثمين، وأن تطلب من تلك اللجنة تعديل هذا السعر بالزيادة حتى تقنع الأهالي بالبيع الرضائي.

**ثالثاً:** أن المساحة العسكرية ووزارة الدفاع نجحت فى الحصول على موافقة بعض الأهالي بالبيع الرضائي لأراضيهم.

<sup>28</sup> راجع قرار تشكيل لجنة تثمين أراضي جزيرة الوراق رقم 900 لسنة 2017، ومذكرة أعمال تلك اللجنة، والمودع صورة منهما بحافظة المستندات المقدمة من هيئة قضايا الدولة لمحكمة القضاء الإدارى فى القضية 46990 لسنة 72ق



رابعاً: أن التعويضات المتوقعة للمرحلة الأولى تبلغ (١,٥ مليار جنيه)، وأن تعويضات المرحلة الثانية مجتمعة تقدر بحوالي (١ مليار جنيه) مقابلاً عن نزع الملكية المتوقع لأراضي أو مساكن الأهالي، لكن المذكرة لم تفصم عن عدد المراحل، هل هما مرحلتين فقط أم أن هناك مراحل أخرى.



### (١٣) الأهالي يتقدموا بطعن أمام مجلس الدولة على قرار رئيس الوزراء:

في ٩ يوليو ٢٠١٨ قام ٢١ محام مقيم بالجزيرة برفع الدعوى ٤٦٩٩ لسنة ٧٢ قضائية، ضد قرار رئيس الوزراء ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨ بالموافقة على إنشاء مجتمع عمراني جديد على كامل مسطح جزيرة الوراق، متمسكين بمخالفة القرار للدستور حيث تجاهل أن هناك مجتمع عمراني بالفعل قائم على هذه



الجزيرة، وأن القرار فى حقيقته يسعى لإحلال واستبدال مجتمع محل مجتمع إنسانى قائم بالفعل منذ مئات السنين، فالقرار لا يستهدف تطوير المجتمع القائم، بل إن الموقع المتميز للجزيرة جعلها دوماً مطمعاً لطرده سكانها أو إجبارهم على إخلائها، واستقدام مستثمرين ليحلوا محلهم، خاصة أن الدولة التى تدعى فى مذكرتها البيضاوية للقرار المطعون عليه أن هناك تدنى للخدمات بالجزيرة تناست أن هذا التدنى من نبت يديها، فهى التى تمتنع عن إنشاء محطة للصرف الصحى بالجزيرة<sup>29</sup> رغم مطالبة الأهالى بهذه المحطة من عشرات السنين، وهى التى تمتنع على ربط الجزيرة بالطريق الدائرى منذ ما يقرب من ٢٠ عام<sup>30</sup>، وأنه لا يجوز تدمير البيئة الزراعية لما يزيد على ١٢٠٠ فدان من أجاد الأراضى الزراعية فى مصر من أجل بناء عقارات أو ناطحات سحاب عليها، خاصة أن المساحة المزروعة من كافة الأراضى المصرية تمثل حوالى ٤% من مساحة مصر فقط، وأن ٩٦% من مساحة مصر أراضى صحراوية، فهى القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة و٦ أكتوبر والشيخ زايد مناطق تستحق تلك المشاريع، وأن تبقى الجزيرة بطبيعتها الزراعية وخيرها الذى تدره للمجتمع من منتجات ومحاصيل زراعية، فضلاً عن حقوق أهل الجزيرة فى البقاء بها، وأن يكون التطوير من أجلهم، خاصة أن الدولة ذاتها لم تكشف عن مخططاتها المستقبلية بشأن الجزيرة، ولم تناقش تلك المخططات مع الأهالى بل تتعمد تجهيلها، وحرمانهم من الحق فى المعرفة وحرية تداول المعلومات بشأن مستقل جزيرتهم التى يعيشون عليها وتوارثوها من جدودهم .

لقد قدمت الحكومة للمحكمة طلبات من بعض الأهالى للهيئة الهندسية للقوات المسلحة يطلبوا منها شراء أراضيهم بالجزيرة وكذلك صور لهؤلاء الأشخاص وهم يتسلمون الشيكات.

كما قدمت هيئة قضايا الدولة فى حافظة المستندات المقدمة منها للمحكمة بجلسة ٢٥ أغسطس ٢٠١٨ بالقضية ٤٦٩٩ لسنة ٧٢ق ما يفيد عقد اجتماع بالأمانة العامة لوزارة الدفاع حول جزيرة الوراق، وقد نشرت صفحة إدعم جزيرة الوراق هذا المستند الهام والذى يعد رسم لخطة تعامل الدولة مع الجزيرة وأهلها.

<sup>29</sup> راجع عريضة الدعوى المقامة من محامى الجزيرة- الأستاذ خالد على عيد- برقم 74079 لسنة 69 ق طعنا على القرار السلبي بالامتناع عن إنشاء محطة صرف صحى بالجزيرة.

<sup>30</sup> راجع عريضة الدعوى المقامة من محامى الجزيرة- الأستاذ خالد على عيد- برقم 74087 لسنة 69 ق طعنا على القرار السلبي بالامتناع عن إنشاء تفرعة (نازل وطالع) على الطريق الدائرى بمحور روض الفرج الجديد مع جزيرة الوراق.

صورة رقم ( )  
عدد المرفقات ( )

باسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

الموضوع: بشأن متابعة تطورات الموقف تجاه  
إزالة التعدادات على أراضي الدولة  
بجزيرة الوراق وصدور قرار رئيس  
مجلس الوزراء.

السيد / عاطف عبدالفتاح عبدالرحمن



الأمانة العامة لوزارة الدفاع

رقم القيد: ٢٠١٨/١/١٣٧١٤  
التاريخ: ٢٠١٨/٧/٨  
(١١٩)

السيد / عاطف عبدالفتاح عبدالرحمن  
أمين عام مجلس الوزراء

تحية طيبة ... وبعد ..

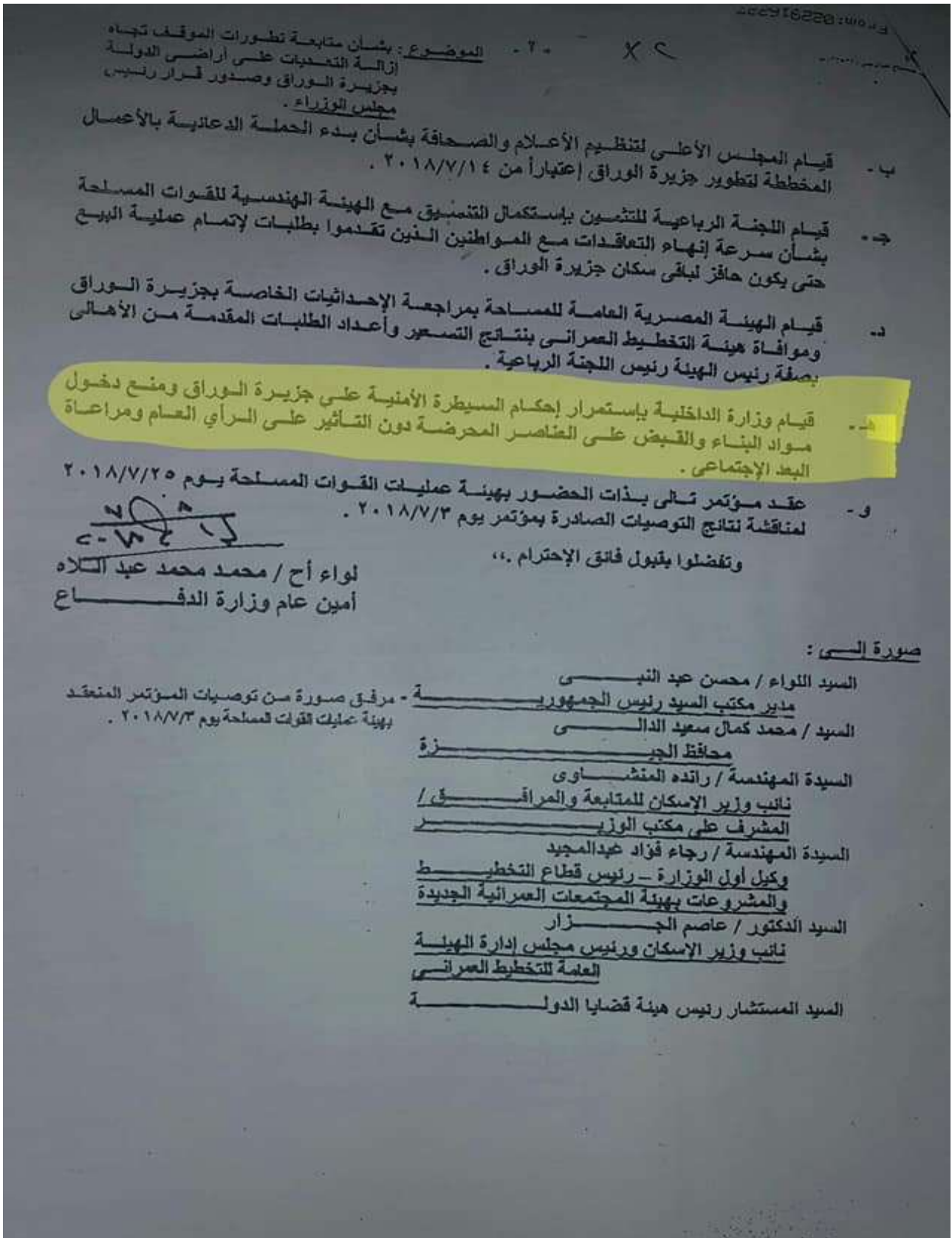
الحاقاً لكتابنا رقم ١٤/٣٢٨٣٩ بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤ بشأن صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء مجتمع عمراني جديد على أراضي جزيرة الوراق يتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمتضمن عقد مؤتمر بهيئة عمليات القوات المسلحة يوم ٢٠١٨/٧/٣ بحضور المختصين من الجهات المعنية .

برجاء التكرم بالإحاطة بالآتي :

- ١- ورد كتاب السيد محافظ الجيزة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٨ والمرفق به صورة من شهادة صادرة من وحدة إنشاء وتطوير البرمجيات بمجلس الدولة عن طلب قبول الطعن بوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ وما يتم نشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي من بعض المواطنين بخصوص الجلسة المحددة للنظر في الطعن عاليه بتاريخ ٢٠١٨/٧/٩ والتحريض على حشد المواطنين لحضور الجلسة .
- ٢- يتطلب الأمر إتخاذ ما ترونه سيادتكم مناسباً من إجراءات قانونية للرد على الدعوة القضائية في الجلسة المحددة للنظر في الطعن عاليه .

٣- تم عقد مؤتمر بهيئة عمليات القوات المسلحة يوم ٢٠١٨/٧/٣ بحضور المختصين من [ وزارة (الدخيلة - الإسكن - الموارد المائية والري - الزراعة وإستصلاح الأراضي) - هيئة (الرقابة الإدارية - الخدمات الحكومية - التخطيط العمراني) - المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام - محافظة الجيزة ] والمختصين من أجهزة القوات المسلحة لمناقشة نتائج التوصيات الصادرة بمؤتمر يوم ٢٠١٨/٦/١١ والتي خلصت لنتائجها إلى مايلي :

- ١- قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني ( بالآتي :  
(١) إستلام كفة الوثائق والبيانات من محافظة الجيزة قبل يوم الأحد الموافق ٢٠١٨/٧/١٥ .  
(٢) سرعة الإنتهاء من إنشاء جهاز لتعمية جزيرة الوراق وإتخاذ كافة الإجراءات بذات الشأن .  
(٣) التنسيق مع اللجنة الرباعية بشأن التسعير (سواء بالبيع أو التعويض) .  
(٤) موافاة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والصحافة بالأعمال المطلوبة لتطوير جزيرة الوراق وكذلك كامل البيئات مع الإلتزام بالبنود السابق ذكرها في المؤتمرات السابقة المنعقدة بهيئة عمليات القوات المسلحة .



هذا المحضر قدم في حافظة مستندات هيئة قضايا الدولة يوم ٢٥ أغسطس ٢٠١٨ بالقضية التي رفعها أهالي الجزيرة أمام مجلس الدولة ٤٦٩٩ / ٧٢ق، وقامت صفحة جزيرة الوراق بنشره على صفحتها بعد أن حصلوا على صورة من محامى الجزيرة

ورغم أن القضية لم يتم الفصل فيها حتى اليوم، وما زالت محجوزة للحكم جلسة ٢٣ مارس ٢٠١٩، فقد نجح الأهالي في تحويل جلسات القضية لحدث هام يذكر الرأي العام بمعاناتهم، حيث يحتشد الأهالي بقاعة المحكمة في كل جلسة، وهو ما يدفع الصحف لتغطية فاعليتها.

### **وهناك عدة احتمالات قد يكون مصير القضية أيا منها :**

**أولاً:** قد تقرر المحكمة إحالة القضية لهيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي فيها، مما يعني إرجاء الفصل في القضية لما بعد إعداد التقرير.

**ثانياً:** قد تقرر المحكمة إحالة القضية للمحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية التعديل لسنة ٢٠١٨.

**ثالثاً:** قد تقضى المحكمة بعدم قبول دعوى الأهالي أو برفض الحكم في الطلب العاجل بوقف تنفيذ قرار رئيس الوزراء.

**رابعاً:** قد تحكم المحكمة لصالح الأهالي بوقف تنفيذ قرار رئيس الوزراء ٢ لسنة ٢٠١٨.

وبالطبع يسعى الأهالي للحصول على حكم عاجل بوقف تنفيذ قرار رئيس الوزراء ٢ لسنة ٢٠١٨، وليس لديهم مانع في إحالة القضية بعد ذلك للمحكمة الدستورية العليا ولكن بعد وقف تنفيذ القرار.

أما ما تطمح إليه الحكومة فهو صدور حكم من المحكمة بعدم قبول الدعوى أو برفضها حتى تتمكن من الشروع في تنفيذ كامل مخططاتها على الجزيرة.

وعموماً فإن أياً من الاحتمالات الأربعة سيكون له تأثيره على مستقبل الجزيرة وأهلها.



(١٤) تحريك قضية أمن دولة طوارئ ضد بعض أهالي ومحامي الجزيرة:

حيث فوجئ أهالي الجزيرة بتحريك قضية أمن دولة طوارئ، تم تحريكها ضد ٢٢ من أبنائهم (سيدة، ١٦ من شباب ومشايخ الجزيرة، وخمسة من محامي الجزيرة الذين رفعوا القضية في مجلس الدولة)،



حيث تحولوا لمتهمين فى هذه القضية، وقد صدر قرار النيابة الكلية لشمال الجزيرة نيابة قسم الوراق الجزئية بإحالتهم للمحاكمة فى ١١ يوليو ٢٠١٨ بزعم أنهم فى ١٥ يونيو ٢٠١٨ ارتكبوا جريمة التظاهر فى مكان عام دون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة، وخالفوا بذلك المواد ٤، ٨، ١٩، ٢١ من القانون ١٠٧ لسنة ٢٠١٨، ورد الأهالى على هذه القضية بحملة للتضامن مع المتهمين ، وحملة بالكتابة على جدران منازلهم عبارة (جزيرة الوراق مش للبيع)، وما زالت القضية منظورة، ومحدد لنظرها جلسة ٢٣ مارس ٢٠١٩ وهو نفس اليوم المحدد لنظر قضية مجلس الدولة أيضا.

النيابة العامة  
نيابة شمال الجزيرة الكلية  
نيابة قسم الوراق الجزئية  
فى ١١ / ٧ / ٢٠١٨  
عن / محمد شيرين

وكيل النائب العام

عقب الإطلاع

أولا / تفيد الأوراق جنحة بالمواد ١٠٤ ، ١٩ ، ٢١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ الصادر بشأن التظاهر .

حشد

١ _ سيد محمد إبراهيم سعد	٢ _ مصطفى عبد الغفار متولى
٣ _ خالد على أبو السجد	٤ _ إبراهيم أحمد أبو العتین
٥ _ ربيع سيد حبيب	٦ _ سعيد حامد عبد المعطى
٧ _ سيد على عنوي	٨ _ إبراهيم جمال حجاج
٩ _ محمد عبد الهادي سيد	١٠ _ حسين محمد زيدان
١١ _ كامل عبد النبي كامل	١٢ _ أحمد عيسى على
١٣ _ أحمد نور سيد العنوي	١٤ _ جمال محمد عجينة
١٥ _ زينب عبد الستار كامل	١٦ _ محمد أحمد عبد الجليل
١٧ _ عبد الفتاح محمد إبراهيم	١٨ _ خالد على عبد أبو خلول
١٩ _ رافت عبد النبي سيد	٢٠ _ خالد محمد على حسن
٢١ _ حمدي شحات عبد العزيز	٢٢ _ خالد على حسن

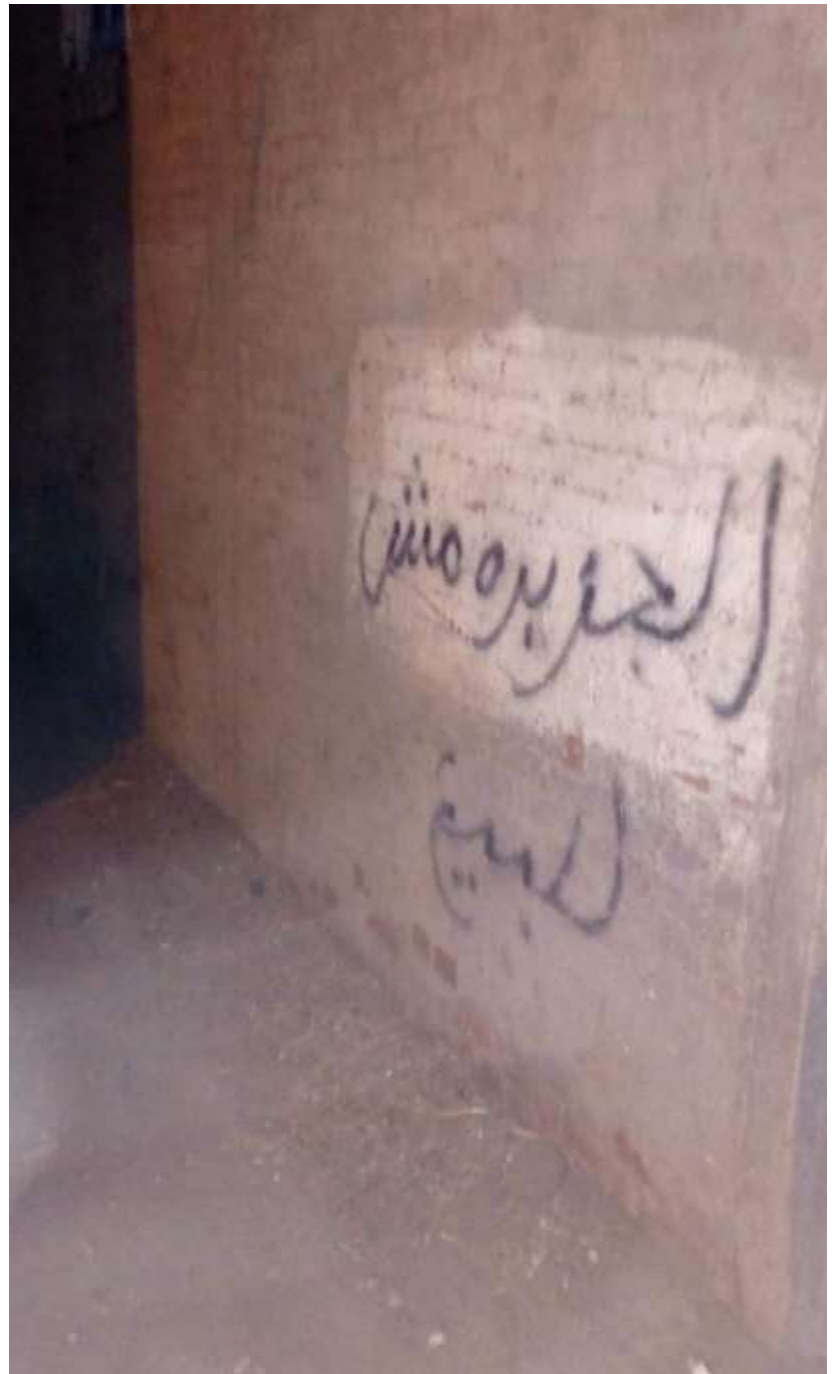
لأنهم فى ١٥ / ٦ / ٢٠١٨ بدائرة قسم الوراق محافظة الجزيرة

تظاهروا فى مكان عام دون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانيا / تقدم الأوراق لجلسة

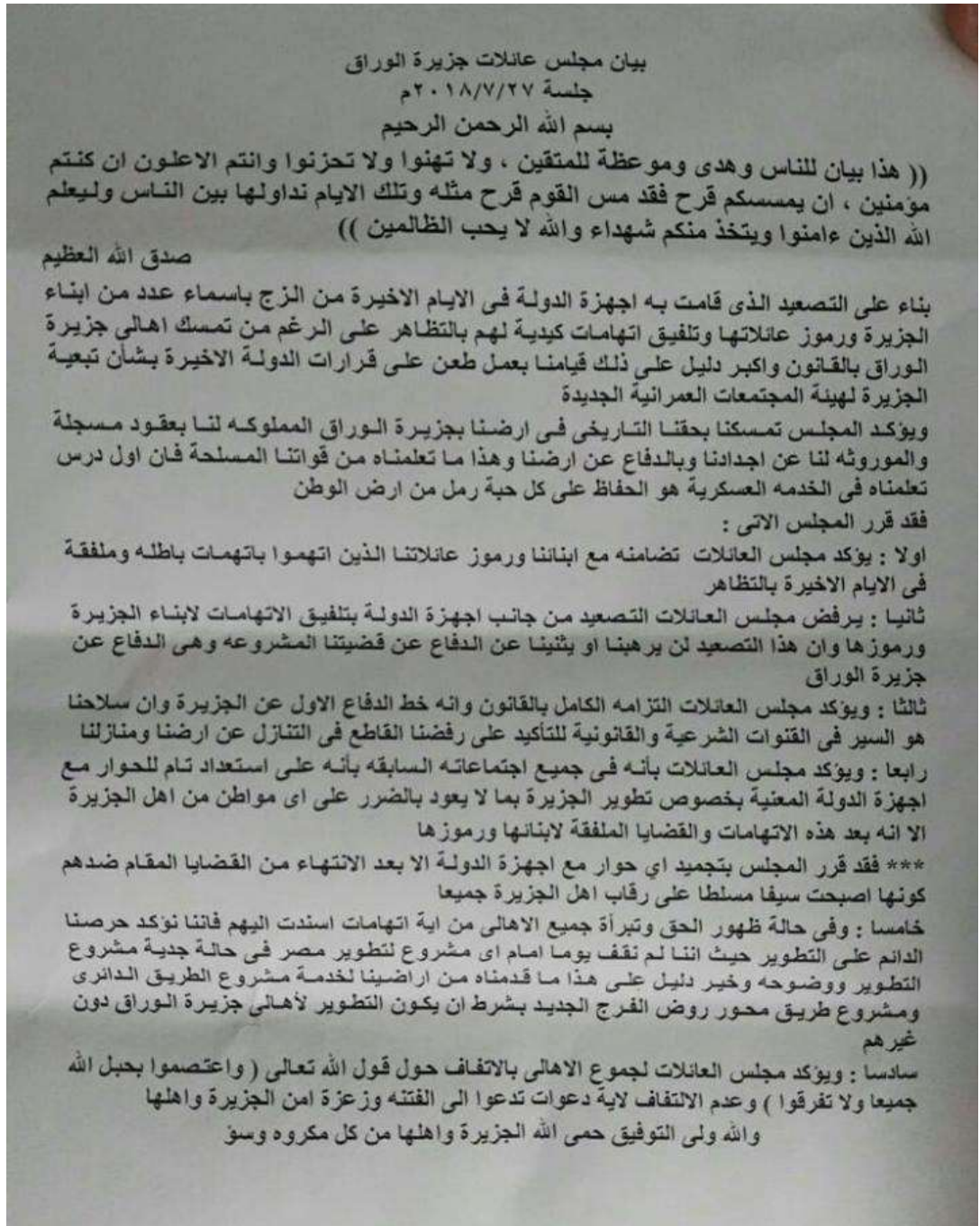
٢٠١٨ / /

ويعلن المتهمين  
وكيل النائب العام









#### (١٥) عرض ملامح من مخطط التطوير بمقر مجلس العائلات:

فى ٧ أغسطس ٢٠١٨ دعا مجلس عائلات الجزيرة كل الأهالى، للاجتماع يوم الأربعاء الموافق ٨ أغسطس ٢٠١٨ بديوان عام القرية، الساعة الواحدة ظهراً لحضور جلسة عرض خطة تطوير الجزيرة، من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وبالفعل انعقد الاجتماع فى الموعد المحدد، وقام ممثل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بعرض المخطط، وذكرت صفحة مجلس عائلات جزيرة الوراق على الفيس بوك أن العرض تضمن ما يلي:

"أولاً: نزع ملكية ١٠٠ متر شرق وغرب محور روض الفرج لإقامة الخدمات عليها، وكذلك نزع ملكية ٣٠ متراً حرم نهر النيل لإقامة كورنيش دائري حول الجزيرة.

**ثانياً:** خلخلة الكتلة السكنية عن طريق شق طرق بداخلها، وجمع من يرغب من المضارين في البقاء داخل الجزيرة من حرم المحور وحرم النيل والمتنثرات السكنية التي يشملها التطوير في المتخللات داخل الكتلة السكنية في وحدات سكنية أو مساكن خارج الجزيرة.

**ثالثاً:** الأراضي الزراعية، توجد أراضى زراعية بديلة للراغبين في البيع أو الأراضى التي يشملها التطوير في الريف المصري.<sup>31</sup>

واختتمت الصفحة هذا البوست بعبارة "هذا ولم تعرض أي خرائط خاصة بالتطوير، فلم تعرض سوى خطة خلخلة الجزيرة"<sup>32</sup>



صورة للاجتماع منشورة بصفحة إ دعم جزيرة الوراق

## (١٦) صدور قرار بنزع ملكية بعض أراضى الجزيرة دون انتظار حكم المحكمة في الطعن المقام من الأهالي:

بالرغم من أن الطعن على قرار رئيس الوزراء ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨ كان ما زال متداولاً ولم يتم الفصل فيه، إلا أن الحكومة لم تنتظر صدور الحكم، واستمرت في أعمالها لتنفيذ مخططاتها بالجزيرة، حيث صدر قرار جديد من رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي برقم ٤٩ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨، وتضمن القرار نزع ملكية الأراضي الكائنة في نطاق مسافة ١٠٠ متر على جانبي محور روض الفرج بمنطقة جزيرة الوراق اللازمة لحرم الطريق، كما تم نزع ملكية الأراضي الكائنة في نطاق مسافة ٣٠ متراً بمحيط الجزيرة اللازمة لتنفيذ منطقة الكورنيش، وأن يتم الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على تلك الأراضي دون انتظار حصر الملاك الظاهرين لها، على أن تتولى الهيئة المصرية العامة للمساحة حصرهم تمهيداً لتعويضهم.

وبالتالى كل الأراضي التى تطل على النيل بمحيط كامل الجزيرة بمساحة ٣٠ متراً من كل اتجاه تم نزع ملكيتها بموجب هذا القرار فضل على ١٠٠ متر على جانبي محور روض الفرج الجديد.

<sup>31</sup> راجع صفحة مجلس عائلات جزيرة الوراق على الفيس بوك بتاريخ 7، 8 أغسطس 2018  
<sup>32</sup> راجع صفحة مجلس عائلات جزيرة الوراق على الفيس بوك 7، 8 أغسطس 2018

ولكن رغم هذا القرار، فإن الأهالي لم يمكنوا موظفي المساحة من استلام تلك الأراضي، وقاموا بطردهم من الجزيرة عندما ذهبوا لتنفيذ القرار.

وفي شأن التعليق على هذا القرار، ذكرت صفحة إ دعم جزيرة الوراق أن الدولة تنزع ٣. متراً حرم للنيل حول الجزيرة وهذا يمثل حوالي ٧% من مساحتها بحجة إنشاء كورنيش دائري وأكثر من ٩٥% من هذه المساحة ملكيات خاصة.

كما أكدت الصفحة أن الحكومة حددت سعر القيراط ب ٢٥ ألف جنيه فقط بحجة أنها أراضي زراعية، وفي الوقت ذاته أخضعت الجزيرة لولاية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - بما يفيد أن هذه الأرض لم تعد زراعة، فهي تشتري منا بالقيراط لكنها ستبيعه بالمتنر، وسعر المتر في الجهات المقابلة للجزيرة حالياً أكثر من ٢٢ ضعف السعر المقدم من الحكومة.

وتساءلت الصفحة إذا كانت الدولة تدعى أن هناك قاعدة قانونية تلزم بحرم للنيل بطول ٣. متراً فعليها أن تطبق تلك القاعدة على الجميع فلا فرق بين الأغنياء والفقراء، وطرحوا عدداً من الأمثلة التوضيحية:

**(أ)** جزيرة الزمالك تقع جنوب جزيرة الوراق، أين حرم نهر النيل بطول ٣. متر من كورنيش الزمالك؟؟!!

**(ب)** في الجهة المقابلة للجزيرة من الناحية الشرقية -كورنيش شبرا المقابل لقصر محمد علي- حيث يوجد عشرات الأمتار ملاصقة مباشرة للمجرى الملاحي للنهر، وكلها تابعة لمؤسسات سيادية بالدولة، وجميعها يضم ملاهي وقاعات أفراح، وبعضها بارتفاعات تتجاوز ٦ طوابق وعمق يزيد عن ٦. متر داخل مجرى النيل، لماذا لا يطبق عليها حرم الكورنيش بطول ٣. متر؟؟!!

**(ت)** من الناحية الشرقية للجزيرة أيضا -كورنيش الوراق- توجد مصانع تابعة للدولة والقطاع الخاص علي النهر مباشرة، وتلقي بمخلفاتها داخل النيل، وكذلك توجد فيلات وقصور لرجال الأعمال وأعضاء مجلس النواب، لما لا تطبق عليهم ذات القاعدة؟؟!! .

**(ث)** كافة المباني والأندية العامة والخاصة التي تصطف على جانبي النهر من أسوان إلى رشيد ودمياط، لماذا لم تطبق عليها قاعدة ٣. متر كحرم للكورنيش؟؟!!



## قرار مجلس الوزراء

رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٨

### مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزوح ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بتفويض رئيس مجلس الوزراء

في بعض الاختصاصات :

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء مجتمع عمراني جديد

على أراضي جزيرة الوراق :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ٢٠١٤ باعتبار مشروع إنشاء

محور روض الفرج بمحافظتي القاهرة والجيزة من أعمال المنفعة العامة :

وعلى ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

### قرر :

#### ( المادة الاولى )

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزوح ملكية الأراضي الكائنة في نطاق مسافة

١٠٠ متر على جانبي محور روض الفرج بمنطقة جزيرة الوراق اللازمة لحرم الطريق ،

والأراضي الكائنة في نطاق مسافة ٣٠ متراً محيط الجزيرة اللازمة لتنفيذ متطقة الكورنيش .



الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ تابع (ج) فى ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠١٨ ٣

( المادة الثانية )

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة السابقة والمبين موقعها وحدودها ومساحتها بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى المرفقين دون انتظار حصر الملاك الظاهرين لها ، على أن تتولى الهيئة المصرية العامة للمساحة حصرهم تمهيداً لتعويضهم .

( المادة الثالثة )

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٤ ربيع الأول سنة ١٤٤٠ هـ

( الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠١٨ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديولى





رسم توضيحي على صورة من جوجل توضح المساحة التي سيتم نزعها كحرم  
للكورنيش بعمق ٣ متر بمحيط الجزيرة كاملاً.



رسم توضيحي على صورة من جوجل يوضح المساحة التي سيتم نزعها على جانبي محور  
روض الفرج الجديد بمساحة مائة متر من كل جانب.

#### (١٧) محاولات اقتحام الجزيرة ونوبات الاستنفار:

طوال هذه المدة لم تتوقف محاولات الحكومة لاقتحام الجزيرة، ومحاولة فرض الأمر الواقع، وكانت تواجه تلك المحاولات في كل مرة باستنفار من الأهالي بمناطق المعديات، بلغت إلى حد سهر أهالي الجزيرة (نساء ورجال) في بعض الليالي على الكورنيش خوفاً من الاقحام، مستخدمين صفارات الإنذار، وقرع الأواني، فضلاً عن التظاهرات الاسبوعية، وفي بعض الأحيان اليومية التي كانت تجوب الجزيرة، وتنقلها صفحات التواصل الاجتماعي كبت مباشر للرأي العام، بالإضافة إلى المؤتمرات التي كان مجلس عائلات الجزيرة يعقدها لإعلان موقف ورأي أهالي الجزيرة، وأخيراً البيانات التي كان يحرص مجلس عائلات الجزيرة على إطلاقها في كل محطات هذا الصراع وحتى اليوم، لمخاطبة المسؤولين والرأي العام عليهم يجدوا من يستمع لمعاناتهم أو شكواهم أو من يدافع عن حقوقهم ويساندتهم.

ومن أمثلة ذلك بيان مجلس عائلات جزيرة الوراق في ٢٩/١١/٢٠١١ الذي نشر على صفحة المجلس وصفحة إ دعم جزيرة الوراق على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك.



صورة من صفحة إ دعم جزيرة الوراق توضح سهر ومبيت الأهالي على الكورنيش خوفاً من اقتحامه ليلاً.





بسم الله الرحمن الرحيم

(وَإِخْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا )

لقد مر أكثر من خمسة عشر شهراً على محاولة اقتحام الجزيرة ، وإخلائها من ابناءها وسكانها والتي راح ضحيتها الشهيد سيد حسن والذي نسال الله تعالى ان يتقبله من الشهداء والذي له الفضل بعد الله عز وجل ، في وجونا على هذه الأرض ، حتى هذه اللحظة ، وقد ضرب اهالي الجزيرة ارواح الأمثلة طوال تلك الفترة في الوحدة والترابط والصمود ، ورغم كل الفتن التي تزرع والقضايا التي تلتق والمساومات التي تتم ، لكسر عزائنا ، مازلنا على قلب رجل واحد .

وبناء على ما تقدم :

اولاً : إن الطعن المقدم على القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ بخصوص نقل تبعية جزيرة الوراق إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لهو حق اصيل لكل اهالي الجزيرة وغير قابل للتنازل او المساومة تحت اي ظرف من الظروف وكل التحية والدعم لسلادة المحامين الشرفاء الذين تحملوا وما زالوا في سبيل قضية الجزيرة التي هي قضية بقاء ووجود .

ثانياً : كل الدعم لآبناء الجزيرة الذين لفتت لهم القضايا ، لا لذنب اقترفوه ، إلا حبهيم لبلدهم ورفض المساومة عليها والمحافظة على نسيجهم الاجتماعي وجذورهم الممتدة في هذا المكان لمئات السنين ، نشأت فيها روابط دم ونسب ومصاهرة تجمع أكثر من مئة الف مواطن .

ثالثاً : على الدولة ومؤسستها أن توقف فوراً كل أشكال التهجير القسري التعسفي المجرم من الدستور المصري والمواثيق الدولية والممثل في الآتي

١ / فرض حصار شامل على الجزيرة منذ أحداث ١٦ يوليو ٢٠١٧ وحتى الآن مما يضطر بعض الأهالي إلى النزوح هرباً من هذا الحصار الظالم وغير المبرر .

٢ / وقف التعامل في الشهر العقاري إلا لصالح الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وهو ما يؤدي إلى بيع البعض لأراضيهم لتلك الهيئات من أجل سد حاجات يومهم في ظل الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة التي يعاينها الجميع وبالشروط التي تفرضها الدولة .

٣ / تلقيق القضايا لبعض ابناء الجزيرة وذلك لإرغامهم على بيع اراضيهم ويكونوا عبرة لمن تسول له نفسه في الوقوف ضد رغبة الدولة في الاستيلاء على الجزيرة بشتى الطرق

٤ / تدني جميع الخدمات المقدمة عمداً لأهالي الجزيرة وفي ظل الحصار المقروض وما ينتج عن ذلك من نزوح لبعض الأهالي طمعا في خدمات تعليمية وصحية افضل لأبنائهم وذويهم فهل توجد في مصر مدرسة تعمل لثلاث فترات وكثافة الفصل به تزيد عن ٨٠ تلميذ ؟!!!!!!

واننا ورغم كل ما نعاينه مازلنا متمسكين بحقنا القانوني والدستوري وما تكفله لنا المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من حقنا في الوجود والبقاء على أراضينا ومنازلنا المملوكة لنا بموجب عقود مشهورة يتعدى عمر بعضها المائة عام متمسكين في ذلك بالله عز وجل وعزيمتنا ووجدتنا وترابطنا . وان اهالي الجزيرة مازالو وسوف يزالون متمسكين بأراضيهم وبيوتهم مهما كفت الظروف وخير دليل على ذلك الآلاف الذين جاءوا المؤتمر اليوم ليعلنوا رفضهم التام لبيع بيوتهم.

أكد مجلس العائلات في جميع جلساته السابقة وبياناته السابقة انه مع التطوير القائم في الحفاظ على الحقوق وعلى ان تستفيد الدولة والأهالي من هذا التطوير وطالبنا الدولة مرارا يعرض خطة التطوير وهو ما لم يحدث وهو ما يؤكد بما لا يدع أي مجال للشك أن نية الدولة هي التهجير وليس التطوير

ويدعو مجلس عائلات جزيرة الوراق والذي يمثل ٨٣ عائلة كل اهالي الجزيرة للتضامن مع ذويهم وذلك من خلال وقفه سلمية متحضرة على معديّة القتل يوم ٢٤ نوفمبر الجاري الساعة الثامنة صباحا حفظ الله الجزيرة وأهلها



## (١٨) زيارة لجنة تقصي الحقائق من الأمم المتحدة:

### نشرت صفحة جزيرة الوراق بيانات تتعلق بزيارة مقرري الأمم المتحدة لمصر بشأن شكاوى الحق فى السكن، جاء بها:

أن لجنة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة زارت مصر، لتقصي الحقائق حول الشكاوى المتعلقة بالحق فى السكن سواء بجزيرة الوراق أو مناطق أخرى بمصر، وكانت تضم السيدة ليلاني فرحة مقررة الحق فى السكن، والسيد/ ميشيل فورستواس مقرر الأمم المتحدة الخاص بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والمعين من مجلس حقوق الإنسان.

والمقررون الخاصون تابعون لما يسمى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وتعتبر الإجراءات الخاصة هي أكبر هيئة من الخبراء المستقلين في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الاسم العام للآليات تقصي الحقائق والمراقبة المستقلة التابعة للمجلس والتي تتناول إما حالات قطرية محددة أو قضايا مواضيعية في جميع أنحاء العالم. يعمل خبراء الإجراءات الخاصة على أساس طوعي؛ إنهم ليسوا من موظفي الأمم المتحدة ولا يحصلون على راتب مقابل عملهم. هم مستقلون عن أي حكومة أو منظمة ويعملون بصفتهم الفردية.

لقد دانت مقررة الأمم المتحدة المعنية بالحق فى السكن، الإجماع القسري وهدم المنازل والاعتقال التعسفي وأعمال التخويف والانتقام ضد أشخاص التقتهم أثناء زيارتها لمصر بين الرابع والعشرين من سبتمبر وحتى الثالث من أكتوبر ٢٠١٨.

وفى ديسمبر ٢٠١٨ قالت ليلاني فرحة إن "مصر فشلت في الامتثال للضمانات التي تلقيتها بشأن عدم تعرض أي شخص للمضايقات أو التهيب أو الانتقام، بسبب مقابلتهم لى أو تزويدي أنا والوفد المرافق بمعلومات في سياق الزيارة".

وأعربت فرحة عن صدمتها لتعرض عدد من الأسر في منطقتين، قامت بزيارتهم، للإجماع القسري بما يتناقض مع قانون حقوق الإنسان الدولي.

وأعربت فرحة عن خيبة أملها لعدم قدرتها على الوصول إلى جزيرة الوراق، التي توجد خلافات بين سكانها والسلطات حول مصادرة وهدم المنازل.

وأبدت خيبة حقوق الإنسان القلق بشأن التقارير التي تفيد بوقوع أعمال جديدة لمصادرة وهدم المنازل تتعلق بتنمية الجزيرة.

وكان المقرران قد طلبا رسمياً من الحكومة المصرية أوائل شهر نوفمبر توضيحاً بشأن الادعاءات بالإجماع القسري وأعمال الانتقام، لكنهما لم يتلقيا أي رد رسمى حتى الآن، وذكرت الصفحة أن كل ما ذكرته جاء نقلاً عن صفحات رسمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

## وأن أهم النقاط الواردة في البيان الختامي لمقررة الأمم المتحدة للحق في السكن بخصوص جزيرة الوراق:

- ١- بموجب القانون الدولي، يعتبر الإخلاء القسري ( الإبعاد غير الطوعي للأشخاص من ديارهم وأراضيهم) إنتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.
  - ٢- أعربت المقررة الأممية عن شعورها بالذعر بشكل خاص من محاولة الإخلاء القسري للجزيرة في ١٦ يوليو ٢٠١٧ .
  - ٣- أعربت المقررة عن قلقها من أن تقع جزيرة الوراق فريسة لما أسمته (تسليع المسكن) وقد تصبح هذه الظاهرة أكثر سوءاً مع النوايا التي أعلنتها الحكومة مؤخراً لتسويق العقارات في مصر كمنتج تصديري عن طريق جذب المستثمرين الأجانب للبلاد.
  - ٤- يتم تليفيق التهم الجنائية للسكان الذين يرفضون بيع أراضيهم للحكومة.
  - ٥- يشعر السكان في الجزيرة بالخوف من النزوح على الرغم من صلاتهم التاريخية بالأرض فضلاً عن وجود سجلات ملكية لدى البعض منهم.
- هذا وسوف يقدم التقرير النهائي من مقرر الحق في السكن بالأمم المتحدة بشأن زيارة مصر في مارس ٢٠١٩.

Noticias ONU @NoticiasONU ٢٠ ي  
En Egipto, las personas que hablaron con @leilanifarha, una experta de la ONU, están sufriendo represalias. @ONU\_derechos



Los defensores de derechos humanos de Egipto que hablaron con una experta de la...  
news.un.org

أخبار الأمم المتحدة @UNNewsArabic ١٠ ي  
خبيران دوليان يستنكران إساءة معاملة مدافعين عن حقوق الإنسان بعد زيارة لمصر  
خبيران دوليان يستنكران إساءة معاملة مدافعين عن حقوق الإنسان بعد زيارة لـ #مصر  
"خيبة أمل لعدم القدرة على الوصول إلى جزيرة #الوراق.  
ودعوة لإيجاد حل لسكان شارع #26 يوليو."  
news.un.org/ar/story/2018/...





The header features the United Nations logo on the left, followed by the text "UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER". To the right, there is a search bar, a blue button labeled "WHAT ARE HUMAN RIGHTS?" with a bird icon, and an orange button labeled "DONATE" with a heart icon. Below this is a navigation menu with links: HOME, ABOUT US, ISSUES, HUMAN RIGHTS BY COUNTRY, WHERE WE WORK, HUMAN RIGHTS BODIES, NEWS AND EVENTS, and PUBLICATIONS AND RESOURCES.

English > News and Events > DisplayNews

 Share 202K
  Tweet 172K
  Share 4213

## Egypt: UN experts alarmed by treatment of human rights defenders after visit

- *Special Rapporteur visited Egypt in Sept/Oct*
- *Egypt must ensure no one is subjected to reprisal in relation to Special Procedures missions*
- *Resettlement and compensation of those evicted must comply with international human rights law*

GENEVA (4 December 2018) - The UN Special Rapporteur on the right to housing condemned the forced evictions, housing demolitions, arbitrary arrest, intimidation and reprisals against persons she met during her official [country visit to Egypt](#) from 24 September to 3 October 2018.

"Egypt has failed to adhere to the assurances provided to me that no person would be harassed, intimidated or subjected to reprisal for meeting or providing information to me or my delegation in the context of my visit," said the Special Rapporteur on the right to housing, Leilani Farha.

"I am shocked that after my mission a number of families from two communities I visited have suffered forced eviction contrary to international human rights law. Several multi-storey houses have been demolished, furniture was thrown into the street, and residents have been made homeless.

"According to information received, adequate notice was not provided to the victims nor was alternative accommodation or compensation. In addition, security officials reportedly resorted to excessive use of force against residents when they refused to leave their homes. Among those targeted were several houses and apartments belonging to family members of community leaders with whom I met while I was on official mission," said Farha.

"Human rights defenders and lawyers working on the right to housing also reported that they have been followed and photographed by persons unknown to them, to have received anonymous and threatening phone calls, or have been summoned to report at police offices for interrogation. One lawyer with whom Ms. Farha met after the visit was subjected to a travel ban," said the Special Rapporteur on Human Rights Defenders, Michel Forst.

The reported reprisals also include the arbitrary arrest and undisclosed detention of a person who was only released from detention after signing a document granting permission to have their house demolished. The alleged incidents show a worrying pattern of reprisals against individuals and communities directly related to the visit of the Special Rapporteur on the right to housing.

The [Terms of Reference](#) for country visits of Special Procedure mandate holders specify that no person or group of persons who cooperate with a mandate holder will for this reason suffer intimidation, threats, harassment or punishment or be subjected to judicial proceedings or to any other kind of reprisals. They further indicate that no measures that could be perceived as reprisals should be undertaken before, during or after the mission<sup>1</sup>.

The Human Rights Council has reaffirmed in several [resolutions](#) that everyone has the right to unhindered access and communication with the human rights mechanism of the United Nations and urged States to refrain from all acts of intimidation or reprisal<sup>2</sup>.

The Special Rapporteurs have also raised concerns with the Government of Egypt about restrictions on Ms. Farha's ability to undertake confidential and unsupervised contact with witnesses, individuals and those deprived of their liberty while in Egypt.



In addition, Ms. Farha expressed disappointment at having had no access to Warraq Island, where there is a conflict between residents and authorities over expropriations and home demolitions. She is concerned about reports of new expropriations and home demolitions related to the development of the island.

The Special Rapporteurs furthermore expressed their hope that a rights-compliant solution could be found for a number of residents who remain on 26th July Street in the centre of Cairo. "The Government should offer them an opportunity to stay in their homes, or - if relocation is unavoidable - a choice between compensation, or inclusion in the development scheme for the Maspiro triangle area which would allow them to remain in their neighbourhood," they said.

In early November, the two UN human rights experts had raised officially their concerns and sought clarification regarding the alleged forced evictions and reprisals with the Egyptian Government. They have not yet received an official reply.

"Unless Egypt ensures that human rights defenders and victims of human rights violations can interact with UN human rights envoys without fear of reprisal, it is in our view not ready to host further visits," the two experts concluded.

ENDS

*Ms Leilani Farha is the UN Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context. Mr Michel Forst was appointed by the Human Rights Council as the UN Special Rapporteur on the situation of human rights defenders in 2014.*

*The Special Rapporteurs are part of what is known as the Special Procedures of the Human Rights Council. Special Procedures, the largest body of independent experts in the UN Human Rights system, is the general name of the Council's independent fact-finding and monitoring mechanisms that address either specific country situations or thematic issues in all parts of the world. Special Procedures' experts work on a voluntary basis; they are not UN staff and do not receive a salary for their work. They are independent from any government or organization and serve in their individual capacity.*

UN Human Rights country page: [Egypt](#)

For more information and media requests please contact: Gunnar Theissen (+41 22 917 93 21 / [gtheissen@ohchr.org](mailto:gtheissen@ohchr.org)) or write to [srhousing@ohchr.org](mailto:srhousing@ohchr.org)

For media inquiries related to other UN independent experts: Jeremy Laurence – Media Unit (+ 41 22 917 9383 / [jlaurence@ohchr.org](mailto:jlaurence@ohchr.org))

Tag and share - Twitter: [@adequatehousing](#) and Facebook: [righttohousing](#)

*This year is the 70th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, adopted by the UN on 10 December 1948. The Universal Declaration – translated into a world record 500 languages – is rooted in the principle that "all human beings are born free and equal in dignity and rights." It remains relevant to everyone, every day. In honour of the 70th anniversary of this extraordinarily influential document, and to prevent its vital principles from being eroded, we are urging people everywhere to **Stand Up for Human Rights**: [www.standup4humanrights.org](http://www.standup4humanrights.org)*

Notes:

1. Revised Terms of Reference for country visits by Special Procedures mandate holders of the United Nations Human Rights Council (based on Appendix V, E/CN.4/1998/45), para (c).
2. Human Rights Council resolutions 12/2, 13/3, 24/24 and 36/21





Embargoed until 3 October 10:00 AM

## END OF MISSION STATEMENT

### Visit of the Special Rapporteur on the right to adequate housing to Egypt Leilani Farha

Cairo, 3 October 2018

I conducted an official visit to the Arab Republic of Egypt from 24 September to 3 October 2018 in my capacity as UN Special Rapporteur on the right to adequate housing and to non-discrimination in this context.

I was warmly greeted by all with whom I met and enjoyed many constructive meetings with a wide array of government authorities working in areas relevant to the right to housing. I appreciate the significant efforts made by the Ministry of Foreign Affairs, which was committed to making this a successful visit. I had several exchanges with representatives from the Ministry of Housing, Utilities and Urban Development, and government entities related to them, including the Informal Settlement Development Fund. I met with the Minister of Foreign Affairs, the Minister for Justice, the President of the Supreme Constitutional Court, the National Commission for Human Rights, the Minister of Finance, the Deputy Minister for Planning, Follow Up and Administrative Reform, the Deputy Ministry of Social Solidarity and Members of Parliament. I had particularly lively and informative meetings with the National Women's Council as well as with the CEO of the Social Housing Fund. I regret that I was not able to meet with the National Council for persons with disabilities, the Ministry of Interior and the Ministry of Defence but am looking forward to receiving written responses to questions I will submit to them.

The programme included visits to the Governorates of Cairo, Kalyubia, Minya and Giza. I managed to visit people in their homes, in informal settlements, unplanned areas, in demolition and relocation sites, and in social housing estates erected in new urban communities on desert land.

My statement today constitutes preliminary findings and recommendations regarding the implementation of the right to adequate housing in Egypt. My final report, which I will present to the Human Rights Council in March 2019, in Geneva, will provide a more detailed assessment of the topics I will speak about today as well as other issues not covered in this statement, including a more elaborated set of recommendations.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> There were a number of additional issues that have been brought to my attention, but due to a constraint in time I will not be able to comment here. In my final report to the Human Rights Council in Geneva (March 2019) I expect to include: human rights challenges caused by the co-existence of old and new rental regimes; the role of local

Egypt's recent history has been turbulent and the country, though still in a state of emergency, is now in a process of addressing its socio-economic deficits. Post-revolution saw an increase in the size of informal settlements and unplanned areas absorbing a large fraction of the housing needs of its fast growing population. Local government elections, essential for people centered housing policies at the community level, have not been held for several years.

Egypt has ratified the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, which is domesticated and thus enjoys in its constitutional order a status above national laws and regulations. The country has not yet ratified any international complaints mechanism under the human rights treaties of the United Nations, limiting the ability of its residents to submit individual complaints to international human rights treaty bodies. **In particular, I urge the Egyptian government to ratify the Optional Protocol to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.**

I welcome that Egypt's Constitution of 2014, enunciates the right of residents to adequate, safe and healthy housing in a manner which preserves human dignity and achieves social justice (article 78). The article also obliges the Government to devise a strategic housing plan, to regulate state lands, and to address informal settlements and unplanned areas. No cases, as of yet, have been brought to the Supreme Constitutional Court under Article 78.

The government acknowledged that most laws governing housing pre-date the 2014 Constitution and have not yet been reviewed or amended to ensure conformity with the new Constitution, though this process is envisaged. I was pleased to learn that a new law pertaining to the rights of persons with disabilities was passed by Parliament in February 2018. This law reserves at least 5% of new build social housing to persons with disabilities, though it appears not to give effect to Article 19 of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities by ensuring access to housing supports necessary for persons with psycho-social disabilities to live independently in their communities.

I note that the government of Egypt has yet to adopt a national housing plan or strategy as foreseen by the Constitution. It is my opinion that in order for Egypt to meet its commitments under Sustainable Development Goal 11 of the 2030 Agenda, the **government must undertake a consultative process and elaborate a national housing plan, informed by the 10 key human rights principles I outlined in my last report to the Human Rights Council.**<sup>2</sup> I would be happy to offer the Government assistance with this process.

The government of Egypt has stressed to me its commitment to the progressive realization of access to adequate housing for all. In 2016 the President of Egypt announced that the national government would create 1 million housing units to address the country's housing deficit. This is

---

governments in realizing the right to housing; homelessness, including street children; access to justice for people who feel that their right to adequate housing has been violated; the role of international development assistance; housing issues in the Sinai Peninsula; housing issues for the Nubian peoples; and the full enjoyment of the right to housing for persons with disabilities, women, and other minority groups.

<sup>2</sup> UN Doc [A/HRC/37/53](#).



an ambitious goal. In a short period of time, an impressive 600.000 units have been built. I was informed that the government is currently undertaking a needs assessment in collaboration with the World Bank, to ensure that housing supply matches housing demand.

**I underline that needs assessments must be guided by human rights indicators.**

According to the Social Housing Fund, between 75-80% of the country's population requires some form of subsidy in order to secure formal homeownership with secure tenure. This suggests an imbalance between average incomes and the cost of housing, exacerbated by the fact that housing costs are escalating at a much faster pace than incomes. It's social housing program aims to address at least some of these housing needs by providing housing for low and middle-income households through a flexible homeownership model with subsidized mortgages over 20 years. 86.9% of its social housing program is targeted at income levels between 1,001EGP – 2,500 EGP. At this time only 2.2% of all social housing program beneficiaries belong to the lowest bracket with incomes below 1,001EGP.

**The Social Housing Program is a financially innovative program deserving of ongoing and enhanced support. The program is encouraged to constantly review its allocations to ensure those most in need are provided for. Contrary to the IMF's recent announcement that Egypt ought to "depend more on the private sector", I strongly encourage the government to maintain the social housing fund as a non-profit government program and not one that depends on the profit-driven private sector.**

There are approximately 38 million people living in informal settlements in Egypt. These are defined as areas where residents have established households on land without formal legal title to the land upon which they live and whose homes do not necessarily conform with urban plans and building standards. Egypt recognizes their obligations under the SDGs to upgrade informal settlements and have commenced doing so, prioritizing *unsafe areas* or areas that are deemed to be *life threatening*, for example, flood prone areas, communities established close to railway lines or subject to sliding geological formations. They have committed to eliminating the "unsafe areas" by 2019, to develop unplanned areas in the medium term and to stop the expansion and emergence of new informal settlements in the long term.

It is commendable that Egypt has set itself these goals and is proceeding to progressively address the significant housing needs of its population. It is also commendable that the government has rejected massive forced evictions of its residents, given that 40% of the population lives on unplanned areas and informal settlements. I am concerned, however, by the failure to meaningfully consult and engage with residents of these settlements to determine their future. As it stands, the government's approach has centered on bricks and mortar that is addressing housing need through building. Meaningful consultation must be enhanced in all aspects of the upgrading process, from the classification of informal settlements, assessing of community needs for improvements, design and planning and execution of upgrading projects, including for those communities located in *life threatening areas*. Moreover, I learned that in some instances forced evictions as defined by international human rights law have occurred, compensation has not been adequate, and in situ rehabilitation or the social production of housing are rarely explored as options.

In 2009, there were a total of 461 areas that have been classified as *unplanned*, 44 of which have been categorized as *life-threatening areas*, 317 as *unsuitable shelter areas*, 75 as *health risk areas* and 25 as *tenure risk areas*. For those places classified as *life-threatening areas*, like the community of Dweiqah, the policy of the government is to either relocate residents or offer compensation for them to pursue alternative housing options. It is my understanding, that for *life-threatening areas*, the government has on occasion pursued risk mitigation and in situ upgrading, although it could be feasible in more cases if the government could meaningful engage with communities and work together to find viable options for them to remain.

It should be noted that the international norm is now *in situ* participatory rehabilitation. It appears that this is not pursued as a broad based policy in Egypt. I did hear about two such projects; a rehabilitation project undertaken in coordination with the National Council of Women in Old Suq as well as the Rodett El Sayeda rehabilitation project.

**In light of the large housing demands and the spatial limitations in Egypt, rehabilitation is a necessary and viable policy, including for those areas designated as *life-threatening* where feasible.**

Under international law, forced eviction (the involuntary removal of people from their homes and lands) is a gross violation of human rights and thus every alternative to relocation must be explored, and where the only viable option is relocation, adequate compensation or provision of alternative adequate housing is required. I learned that in some instances of relocation in Egypt residents are compelled to live at some distance from their original residences, in relocation sites like El Asmarat, far from their previous sources of employment and at times disrupting the social fabric of the community. It appears that in some relocation areas attempts are being made to ensure access to transportation, employment and basic services such as hospitals, schools and markets.

Building entirely new communities to house only a fraction of the total population residing in unplanned areas requires a significant investment of funds by the Egyptian government. Such resources could equally be harnessed to improve the housing stock and living conditions in existing unplanned areas where 40% percent of the entire population lives.

**This would certainly be possible in El-Hataba, a centuries old neighbourhood home to significant archeological monuments in the heart of the Citadel and in desperate need of rehabilitation. Community members expressed to me their desire to work collaboratively with the government, not only to improve the housing conditions, but also to act as protectors of the archeological monuments to which they feel so bound. This is preferable to the trauma of relocating a centuries old community from its habitual place of residence.** I am heartened to hear that the Ministry of Housing managed, in collaboration with the Ministry of Antiquities, to revisit the planned demolition of that area and that a plan is under development to engage the community members and to ensure they remain on site. I would be pleased to support a successful outcome for El-Hataba.

**If government upgrading programs are to be successful they must: i/ engage in meaningful consultation, as understood in international human rights law, with local residents; ii/ explore in situ options in every instance; iii/ where relocation is the only viable alternative it**



must be adequate, and proximate to the residents' existing housing as well as to employment opportunities, schools, health care facilities and transportation services; iv/ where compensation is offered it must be sufficient to access adequate housing in a proximate location commensurate with market rates.

When developing strategies and policies for informal settlements, I urge the government to be guided by the seven recommendations for informal settlements upgrading, as outlined in my report which will be presented to the General Assembly, October 2018.<sup>3</sup> I also urge the government to avail themselves of the Basic Principles and Guidelines for Development Based Displacement.<sup>4</sup> I am happy to assist the government in this undertaking.

Egypt has embarked on the development of 42 new cities throughout the country, in particular near the major city centres of Cairo, Giza and Alexandria. The Government has spent considerable resources and effort to plan, develop and construct these cities, in part as a genuine effort to redirect its population away from informal settlements in existing urban centres. I visited several of these cities including 6<sup>th</sup> October, and New Minya. According to information received, the new cities will incorporate new technologies, be environmentally sustainable, and housing will be made available to different income levels. I was surprised to learn that some of the established cities suffer from low occupancy rates, which has resulted in schools and health clinics not operating, a lack of emergency services, inadequate transportation and lack of access to food sources. I was told that one of the more established new cities, 6<sup>th</sup> of October, has only reached an occupation rate of 75%. New Cairo in its first phase has an occupancy rate of 65%, Sheikh Zayed just 50%, and Shorouk City 55%. There also appears to be a lack of income mix within housing estates and a tendency towards gated communities for upper income housing. **The Government may wish to rethink this approach to one that is more socially inclusive.**

There are two primary reasons these cities are under-populated. The first is a catch-22: few want to reside in a location without adequate infrastructure and yet adequate infrastructure is unlikely to be provided with such low occupancy rates. At the same time Egyptians view the new cities as real estate investment opportunities – with individuals and families buying units for potential future use, or simply as a place to park and grow some savings. With such low occupancy rates, there is a real risk that these cities are becoming permanent ghost towns, leaving those who are resident in inadequate, unsustainable housing.

**In consultation with the current populations of new cities, the government must review the causes of under occupancy and develop strategic plans to ensure the ongoing viability of new cities. The government must also ensure that adequate resources are equally allocated where the majority of the population is currently living, particularly in unplanned areas lacking the central components of adequate housing such as basic services and adequate social infrastructure.**

The commodification of housing is also an issue of concern more generally in Egypt. Egyptians are culturally pre-disposed to acquiring real estate as a form of investment. As one expert

<sup>3</sup> <http://www.undocs.org/A/73/310/rev.1>

<sup>4</sup> [https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Housing/Guidelines\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Housing/Guidelines_en.pdf)

commented, "The banking system in Egypt is real estate". According to CAPMAS, there are at least 3.8 million representing secondary investment properties. This phenomenon may be made only worse with the government's recent announced intentions to market Egypt's real estate as an export product by luring foreign investors into the country. To this end, the government has expressed an interest in initiating luxury developments throughout Cairo. There is concern that the Island of El-Warraq will fall prey to this vision. Though I was unable to visit the Island, I received first hand accounts by residents about the evictions that have taken place there. Residents spoke of their fear of displacement, despite their historical connections to the land and in many cases registered title. I was particularly alarmed to hear of the forced evictions that unfolded on the Island on 16 July 2017 and that resulted in the death of one resident as well as the ensuing criminal charges against a group of residents who have refused to sell their lands to the Government.

**The Government must proceed cautiously with respect to foreign investment in residential real estate, ensuring that such investment benefits the country's economy and does not contribute to unaffordability of housing. The Government must also engage in a constructive participatory process with the residents of El-Warraq Island, similar to the process used in Maspero Triangle. Any residents who wish to remain on the island must be able to do so.**

My deepest concerns regarding the right to housing in Egypt relate to discrimination against particular groups and the free expression of those defending and attempting to implement the right to housing.

While visiting the Governorate of Minya, in Upper Egypt, I had the opportunity to meet with members of the Coptic population. I spoke to victims of sectarian violence who were displaced from their homes by their own neighbours without sufficient protection from security officials. Several members of this minority are unable to return to their homes, fearing for their lives and security. Resolution of such sectarian conflicts by customary community reconciliation councils has frequently resulted in the legitimization of forced displacement prohibited under national and international law.

**The Government of Egypt must ensure that those who experience discrimination based on religion, resulting in displacement from their homes and lands, are adequately protected and their right to housing is guaranteed.**

I heard the most harrowing and traumatic stories from members of the lesbian, gay, bisexual, and transgendered community in Cairo regarding their experiences of extreme discrimination in accessing housing and security of tenure. The overall cultural climate in Egypt for many LGBT people, and those with HIV/AIDS, is one of harassment, intimidation and discrimination and it pervades and manifests acutely in the housing sector. LGBT people often cannot rent accommodation because of their perceived sexual identity and if they manage to secure accommodation they live in constant fear of their sexual or gender identity being discovered, charged with debauchery and homelessness. I learned that even home ownership does not provide adequate protections. What I found most disturbing is the denial of identity required of many LGBT people in order for them to experience secure housing.



**The right to housing is the right to live somewhere in peace, security and with dignity and without discrimination. While I recognize that this is a difficult issue in the cultural context of Egypt, the government must still make every effort to safeguard the equal right to housing for LGBT people as a matter of urgent priority. The National Human Rights Commission could take a lead role in initiating educational programs in this regard.**

In conducting this country visit, one of the most challenging aspects was to access individuals, families and organizations defending the right to housing. Confidential and unsupervised contact with witnesses, including individuals, representatives of civil society and the media, is essential in order for me to carry out my work and is a core principle in the Terms of Reference of the United Nations which governs such visits. A number of individuals and organizations would not meet with me or would not meet in public spaces expressing fear that talking with me about their dissatisfaction with respect to their housing situation might result in them experiencing reprisal. I spoke with individuals who have been subjected to travel bans, whose assets have been frozen, and whose homes and offices have been raided, and who previously had charges laid against them related to their work in the area of economic, social and cultural rights. I was concerned to learn that civil society needs permission to conduct human rights fact finding within the country. Despite a constructive working relationship with the Ministry of Foreign Affairs, the government was unable to secure my access to El Warraq island, where forced evictions took place in July 2017 and where residents continue to fear displacement.

The right to adequate housing cannot be fully implemented if residents are unable to freely assemble and advocate for their rights.

**I appreciate the assurances given to me by the government that no one with whom I met will experience reprisal. I encourage the government of Egypt to extend these assurances to those defending the right to housing. Egypt must respect all fundamental freedoms and human rights and, as a matter of priority, take all necessary measures to protect those who defend them.**

**I am pleased to be the first Special Rapporteur to conduct a country visit to Egypt since 2010. This puts me in a unique and I would say privileged position. One might say, that my visit acts as a kind of barometer – a testing of Egypt’s human rights waters. With an abundance of caution, I might say that inviting me into Egypt to carry out a human rights assessment of housing conditions in the country is an important step and perhaps an early sign that Egypt is entering a new era. I hope the encouraging results of this visit will open the doors to those mandates that have expressed an interest in visiting Egypt.**

\*\*\*

## (١٩) القبض على ثلاثة من نشطاء الجزيرة وضمهم لقضية إرهابية:

فى يوم الخميس الموافق ١٤ مارس ٢٠١٩ تم إلقاء القبض على ثلاثة من نشطاء الجزيرة وهم: سيد مصطفى (١٥ سنة) على المعاش، وإبراهيم شعرواي (٣٢ سنة) سباك، وأحمد جمال (٢٠ سنة) طالب، ولم يستدل الأهالى على مكان إحتجازهم أو سبب القبض عليهم، فقامت صفحة إ دعم جزيرة الوراق بنشر الخبر صباح يوم الجمعة ١٥ مارس ٢٠١٩، ودعى مجلس عائلات الجزيرة للإحتشاد على الشط الغربى للجزيرة (معدية أبو العينين)، وأنه وردت معلومات للأهالى أنهم بسجن الكيلو ١٠ بطريق مصر اسكندرية الصحراوي، وعلى إثر ذلك قام الأهالى بإرسال تليفونات للنائب العام، تفيد باختفائهم، وتطالب بالكشف عن مكان احتجازهم.

وفي يوم السبت الموافق ١٦ مارس ٢٠١٩ أعلن المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن الثلاثة ظهروا بالعرض على نيابة أمن الدولة العليا فى ذلك اليوم، وأنه قد تم ضمهم للقضية ٤٨٨ لسنة ٢٠١٨، والتي تضم ٣٦ متهمًا، على الأقل، وموجه إليهم اتهامات بـ«مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، واستخدام حسابات على شبكة المعلومات بهدف ارتكاب جريمة يعاقب عليها قانونًا بهدف الإخلال بالأمن والنظام العام». وذلك في إطار حملة أمنية تلت حادث قطار محطة رمسيس، ٢٧ فبراير الماضى، حيث ألفت الشرطة القبض على العشرات من المواطنين في محافظات القاهرة والجزيرة والقليوبية والإسكندرية والبحيرة، عقب انتشار دعوات للتظاهر احتجاجاً على الحادث الذي أودى بحياة ٢٢ شخصاً.

وقد نشر موقع «مدى مصر» تحقيقاً عن القبض على الثلاثة، حمل تصريحات منسوبة للأهالى بأنه يتم مساومتهم على ترك الأرض، وأن القبض على الثلاثة تم للضغط عليهم، كما جاء به أيضا أن ملف الجزيرة انتقل من الهيئة الهندسية إلى وزارة الداخلية، حيث جاءت التصريحات بالتحقيق على النحو التالي:

"صرح الأهالى ل "مدى مصر" أن الأهالى صرحوا لهم بأن ثلاثة من أبناء الجزيرة تم اعتقالهم للضغط على أهالى الجزيرة للتفاوض حول قراري الحكومة بتحويل كامل أراضي الجزيرة لهيئة المجتمعات العمرانية، ونزع ملكية أراضٍ بالجزيرة لصالح محور روض الفرج".

وذكرت مدى مصر كذلك "وأكد المصدران بالجزيرة، اللذان فضلا عدم ذكر اسميهما، أن الثلاثة، وهم ناشطون بالجزيرة، اعتقلوا بعد استدراجهم خارج الجزيرة، حيث جاءتهم مكالمة من شخص ادعى أنه صحفى، ويريد الحديث معهم، قبل اختفائهم.

وأكد المصدر بمجلس عائلات الوراق، أن عدداً من الأهالى قد تواصلوا مع مديرية أمن الجزيرة، وجهاز الأمن الوطنى، ومباحث الوراق بعد اختفاء الثلاثة، موضحاً أن مسؤولاً أمنياً بإحدى تلك الجهات، لم يحددها، قال لهم: «إحنا مش هنطلعهم، لو عايزين تخلصوا الموضوع، هتدونا إيه فى المقابل؟»، وطالبت الجهات الأمنية بشكل مباشر عقد صفقة شاملة على الجزيرة كجزء من التفاوض على الإفراج عن الثلاثة محبوسين، بحسب المصدر.

وأضاف المصدر: «هم عايزينا نتفاوض على بيوتنا وحياتنا، من غير حتى ما يدونا بديل نفكر فيه، المتر بيوصل حوالينا عشرين ألف، وهم عايزين يدونا ١٤٤ جنيه فى المتر تعويض، ما حدش طرح



تعويض محترم نفكر فيه، هم مش بيسيبيوا لنا حل غير المواجهة. مفيش عندهم غير مبدأ القوة، واللي يتكلم يتحبس.

قال المصدر الآخر من أهالي الوراق لـ«مدى مصر» إن لديه معلومات بـ«انتقال ملف الجزيرة من الجيش إلى الداخلية» مستشهداً بواقعة اعتقال الأشخاص الثلاثة، فسبقاً كان الجيش عبر الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، هو المسؤول عن التفاوض مع أهالي الجزيرة، بحسب المصدر. رغم أن المصدر بمجلس العائلات قال إنها ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها أجهزة الداخلية في ملف الجزيرة.

وبحسب مجلس عائلات جزيرة الوراق، فإن الأهالي سينظمون مؤتمراً حاشداً يوم الجمعة القادمة تضامناً مع المعتقلين الثلاثة، كما أنهم سينظمون وقفات تضامنية يومياً في المساء. ويأتي المؤتمر بالتزامن مع النظر في الطعن المقدم ضد قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨ أمام مجلس الدولة، بالإضافة إلى النظر في القضية التي تخص الاشتباكات التي جرت على الجزيرة في يوليو ٢٠١٧، وتُنظر أمام محكمة طوارئ أمن الدولة، ويواجه فيها ٢٢ متهماً من أهالي الجزيرة اتهامات عدة من بينها التحريض على التظاهر، ومقاومة السلطات.<sup>33</sup>



أحمد جمال إبراهيم  
مهني / 22 عام

سيد مصطفى عبد الله  
موظف / 58 عام

إبراهيم إسماعيل شعراوي  
مهني / 33 عام

صورة نشرتها صفحة ادعم جزيرة الوراق للثلاثة الذين تم القبض عليهم

<sup>33</sup> راجع التحقيق الصحفي لموقع مدى مصر من خلال هذا الرابط:

<https://www-madamasr->

[com.cdn.ampproject.org/c/s/www.madamasr.com/ar/2019/03/18/news/u-الوراق-ع/amp/](https://www-madamasr-com.cdn.ampproject.org/c/s/www.madamasr.com/ar/2019/03/18/news/u-الوراق-ع/amp/)

## الخاتمة والتوصيات:

قصة معاناة جزيرة الوراق هي حال العديد من المجتمعات السكانية في مصر، مجتمع بسيط يرتبط بأرضه ومدينته وقريته ارتباطاً قانونياً وتاريخياً واجتماعياً وبيئياً، فتصبح الأرض جزءاً من تكوينه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويضحي إجبارهم على الخروج من القرية -تحت أي ستار- بمثابة قتل نمط حياته، ومجتمع كامل قائم منذ عشرات السنوات.

ولعل جزيرة الوراق خير شاهد على حدة الصراع بين المواطن البسيط الذي يعيش على الأرض، وبين المصالح الاقتصادية والاستثمارية لفئات صغيرة من المجتمع، كان يجب على الحكومة أن تكون هي الحاكم المنصف بينهما، فما كان من الحكومة إلا أنها أضحى رأس الحربة الذي يقود الصراع على أرض الجزيرة في مواجهة سكانها، لإرضاء مصالح اقتصادية واستثمارية لا تزال غير واضحة، ومستقبل السكان الأصليين بشأن تلك المصالح والسياسات يكتفه الشك والغموض.

وهنا يجب أن نذكر بأن شعار "التطوير" وحده لا يكفي لشرح طبيعة الصراع على جزيرة الوراق، وغيرها من المناطق السكنية في المدن والقرى المصرية، فأهالي الوراق طالما حلموا بتطوير جزيرتهم وحياتهم، ولكن التطوير الذي تعده الحكومة هو تطوير المشاريع السياحية، وتطوير الجزيرة لتصبح سكناً للأغنياء والمستثمرين الأجانب، ولم يتضح حتى الآن أنه تطوير يضم أو يطول السكان الحاليين للجزيرة بأي شكل. وهنا نتساءل، أين حق أهالي الوراق في جزيرتهم، وأين حقهم في التطوير الذي تدعيه الحكومة؟ ولماذا لم يكن السكان جزءاً من مناقشات خطط التطوير، وشريك في وضع تصورات هذه التصاميم والمخططات؟!

وبالإضافة إلى ذلك، نتساءل عن الموارد الطبيعية للجزيرة، التي كانت سبباً في اعتبار الجزيرة وغيرها من جزر نهر النيل محميات طبيعية، لا يجوز العبث بها ولا استغلالها بشكل يدمر نمط الحياة عليها. وهنا نسأل، متى تخلينا عن حماية الموارد الطبيعية والكائنات الحية المتميزة المتواجدة بالجزيرة؟! ومتى اعتبرنا الجزيرة صحراء خاوية، قيمتها الوحيدة هو موقعها المتميز في نهر النيل؟! وهل نرى أن المواطن البسيط لا يحق له العيش على ضفاف النيل حتى لو كان صاحب حق وممتلكاً للأرض؟! وما الذي اعتمدت عليه الحكومة لإلغاء القرار رقم ١٩٦٩ - لسنة ١٩٩٨ بشأن إدراج الجزر السابق ذكرها ومنها جزيرة الوراق كمحميات طبيعية؟!!

**ستتضح العديد من الأمور في غضون الأيام القادمة بصدور حكم القضاء الإداري بشأن الجزيرة في الدعوى ٤٦٩٩ لسنة ٧٢ قضائية، ضد قرار رئيس الوزراء ٢٠ لسنة ٢٠١٨، وأياً كانت نتيجة الدعوى، فهناك العديد من الأمور التي تنبهننا لها قضية أهالي جزيرة الوراق، والتي نأمل أن تأخذها الحكومة والرأي العام بجديّة، وهي كالتالي:**

**أولاً:** إن الأهالي لا يرفضون التطوير، بل دعموه حين انتزعت الحكومة أراضيهم لإقامة الطريق الدائري تارة، ومحور روض الفرج الجديد تارة أخرى. فالأهالي يحلمون بتطوير حياتهم على الجزيرة، حتى يدخل بها شبكات الصرف الصحي، وترتبط بطرق برية مع المطاور الجديدة والقاهرة الكبرى وغيرها من البنية التحتية اللازمة لتطوير حياة الأهالي، فالمشكلة ليست في الأهالي ولكن المشكلة فيمن يسعى لإخراج الأهالي من الجزيرة كشرط لتطويرها، وفيمن يضع التطوير في مواجهة الأهالي، وكأنهما خصمان متناحران يجب أن يقضى كل منهما على الآخر حتى يتمكن هو من الانفراد بالجزيرة، ولا نعلم لماذا هذه الصيغة الظالمة، ولماذا لا يكون الأهالي جزءاً لا يتجزأ من مخططات التطوير المقترحة.

**ثانياً:** إن أي تطوير للجزيرة يصاحبه إجبار للأهالي على إخلاء أراضيهم وترك منازلهم ليس بتطوير، ولكنه فى حقيقته إخلاء قسري سواء تم فى صورة قرارات إدارية (نزع الملكية أو الاستيلاء على الأرض)، أو تم تحت إطار مزيف للرضائية من خلال ممارسات منهجية تجبر الأهالي على ترك الأرض أو السكن.

**ثالثاً:** إن الحكومة المصرية كانت تعتبر جزيرة الوراق محمية طبيعية، وتمنع المساس بها أو الإضرار بنمط الحياة والطبيعة عليها، فلم تخلت الحكومة فجأة عن حماية البيئة المتميزة والحياة الطبيعية الفريدة فى الجزيرة، وتعاملت معها وكأنها أرض صحراوية يمكن بناء المدن الجديدة عليها!؟

**رابعاً:** إن الحكومة -وحتى تحسن موقفها- فى صراعها على جزيرة الوراق، أصدرت تشريعاً جديداً خطيراً لتحقيق هذا الغرض، يحدد المراكز القانونية المستقرة للأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية بشأن حقوق ملكيتها على الأرض أو العقارات المبنية، وهو القانون ١ لسنة ٢٠١٨، بتعديل أحكام قانون المجتمعات العمرانية الجديدة ٥٩ لسنة ١٩٧٩، والذي من شأنه جعل نموذج تعاملها على جزيرة الوراق مثلاً يحتذى به، إذ يسمح التعديل الجديد ببناء المجتمعات العمرانية الجديدة على مجتمعات قائمة بالفعل، وليس فى الأراضي المملوكة للدولة فى الصحراء كما كان فيما قبل، ومن ثم فجزيرة الوراق لن تكون الوحيدة، وأهالي الوراق لن يكونوا الضحايا الوحيدين لهذا النص التشريعي الغريب والخطير.

**خامساً:** إن الجزيرة تتمتع بمساحة زراعية طائلة تتعدى ١٢٥٠ فداناً، وبالرغم من ذلك، تأتي الحكومة، التي تدعى أنها تحارب المعتدين على الأراضي الزراعية، لتعتدي هى على هذا النطاق الزراعى الضخم لإنشاء مدن عمرانية جديدة.

**سادساً:** إن الأهالي هم أصحاب الحق، وأصحاب القرار فى خيار بيع أراضيهم أو الاحتفاظ بها، والاستمرار فيها. ولعل من أهم الأكاذيب التي يروجها الإعلام فى هذا الصدد هو إن أهالي الجزيرة معتدون على الأرض، وما هذا الادعاء إلا مجرد كذب وافتراء على مواطنين يملكون أراضيهم والتي توارثوها عن الجدود منذ عقود، وإلا لما رصدت الحكومة كل هذه المليارات لتعويضهم حال نزع ملكيتهم على النحو الذى ورد بمحاضر لجنة التثمين على النحو الوارد بالتقرير.

وأخيراً، يبقى كفاح أهالي جزيرة الوراق مثلاً يحتذى به، فى التنظيم والحشد وفى لفت انتباه المجتمع والرأي العام لقضيتهم، والعمل التطوعي الجماعي للحفاظ على الأرض، ونمط حياة ومجتمع ريفي مرتبط بجزيرته، وفى كل أشكال وآليات المقاومة المجتمعية التي اتبعوها فى مواجهة شبح الإخلاء القسري الذي يتخفى فى ستر مخططات التطوير والتحديث.